قياس الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال في فلسطين: دراسة تحليلية من وجهة نظر رجال الأعمال وكبار الموظفين الحكوميين

د. ذياب جرار*

* أستاذ العلوم الإدارية المشارك/ منطقة رام الله التعليمية/ جامعة القدس المفتوحة .

ملخص:

يهدف البحث إلى قياس الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال في الأراضي الفلسطينية، ولهذا الغرض استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لملاءمته طبيعة البحث، حيث أُعدت استبانة اشتقتُ متغيراتها من الأدبيات ذات العلاقة، ووزعت على عينتين مستقلتين تمثل الأولى مجتمع رجال الأعمال الفلسطينيين (١٢٠ مفردة)، وتمثل الثانية كبار الموظفين الحكوميين (٥٠ مفردة) في أربعة وزارات ذات علاقة مباشرة بالشأن الاقتصادي. توصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسة مفادها أن بيئة الأعمال الفلسطينية –إجمالاً– تعد خطرة لممارسة الأعمال. وعند تحليل نتائج العينتين بشكل منفصل، تبين أن اتجاهات رجال الأعمال نحو بيئة الأعمال في فلسطين كانت سلبية إلى حد ما، وأما عينة كبار الموظفين الحكوميين فقد كانت اتجاهاتهم أكثر إيجابية. وأخيراً قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات في مجالات مختلفة لتحسين البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية.

Abstract:

The main purpose of this research is to measure the risks that business enterprises might face when doing business in Palestine. To achieve this purpose, the descriptive analytical methodology was employed as it suits this kind of research. A questionnaire reflecting the main variables of the research was prepared and distributed to a sample of 120 business men and 50 high ranked government employees in four ministries concerned directly with economic affairs. The research came up with a main conclusion that- the overall- business environment in Palestinian territories is considered risky. When analyzing the two samples independently, the results showed that the attitudes of businessmen towards the business environment were negative to some extent, whereas the high ranked government employees showed more positive attitudes. Finally, the research put forward a set of recommendations, in various spheres, to improve the overall investment climate in Palestine.

مقدمة:

تواجه منظمات الأعمال –سواء أكانت محلية Local Companies أم متعددة المحلية Multidometic أم كونية Global– العديد من المخاطر في البلدان التي تعمل بها، مما يؤثر سلباً على قدرة هذه المنظمات على العمل بكفاءة وفعالية في بيئات تحمل في ثناياها أخطارا مختلفة. لهذا كله، تحاول المنظمات عمل تحليل استراتيجي للمعطيات البيئية كافة في البلدان التي تنوي الاستثمار فيها، بهدف التعرف إلى مواطن الخطر والجذب فيها تمهيداً لاتخاذ القرار بالاستثمار أو عدمه. والأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال في البلدان المضيفة للاستثمار كثيرة ومتنوعة، فهناك المخاطر الاقتصادية المتمثلة بأخطار تبادل العملات، وارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع مديونية الشركات والحكومات، والتراجع في قيمة أسواق الأوراق المالية، وانكماش الطلب، والرقابة المفرطة على الحياة الاقتصادية وغيرها. وهناك أيضاً الأخطار السياسية المتمثلة بعدم الاستقرار السياسي والعنف، والتأميم ونزع الملكية والمصادرة والنزاعات الإقليمية وغيرها. كما أن هناك الأخطار القانونية التي تتمثل بمنظومة القوانين والتشريعات التي قد تقيّد عمل منظمات الأعمال، وتحول دون تحقيق أهدافها. كما أن المكوّن الثقافي والاجتماعي في بلد ما قد يشكل خطراً على منظمات الأعمال، فبعض الشركات لم تستطع ممارسة أعمالها في بعض البلدان بسبب المناوءة الثقافية لمثل هذه الأعمال، الأمر الذي دفعها إلى الانسلاخ والبحث عن بيئة ترى أنها مواتية لأعمالها. لهذا كله، جاء هذا البحث لقياس الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال المحلية والأجنبية في الأراضي الفلسطينية، تمهيداً لوضع توصيات قد تساهم في تحسين البيئة الاستثمارية، واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

لقد نَجَمَ عن ثلاثة وأربعين عاماً من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية اقتصاد شديد التشوُّه في بلد ذي اعتماد كامل على الاقتصاد الإسرائيلي. ففي حين حققت بلدان أخرى في المنطقة بعض النمو والتصنيع، ما زال الاقتصاد الفلسطيني يتمتع بصفات الاقتصاد الأقل تطوراً حيث يقدر عدد العاملين في المشروع الواحد بأربعة عمال بالمتوسط، وهذا الرقم لا يتعدى الأرقام التي سجلت عام ١٩٢٧ (World Bank Publication, 2007, p.1). وفيما هبطت حصة الزراعة من إجمالي الناتج المحلي، حصل توسع سريع في الخدمات والقطاع العام بدعم من الجهات المانحة والتحويلات من تصدير العمالة، وبقيت

حصة الصناعة متدنية بنسبة تتراوح بين ١٢٪– ١٣٪. وبالمقارنة يمثل قطاع الصناعة في الأردن ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، كما أن الزيادة في التكوين الإجمالي لم تكن بالقدر المطلوب، فقد بلغ ١٠٨٢، ١٠٢٢، ١٢٧٦، ١٤٢٠، ١١٥٩، ١٣١٥ مليون دولار خلال الأعوام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٣ على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، ٢٠٠٨ – ٢٠٠٣) ، مما يدل على ضعف الاستثمار في الأراضي الفلسطينية. وقد كانت الآمال معقودة على الحكم الذاتي المحدود في إطار اتفاقيات أوسلو لتمكين القطاع الخاص من الإقلاع، ولدى التحرر من القيود التي يفرضها الاحتلال، يمكن لرجال الأعمال الفلسطينيين والأجانب أن يستثمروا بشكل سريع وسيتمكن الاقتصاد عندئذ من جذب الاستثمارات الخارجية، ولكن لسوء الحظ لم يُترجم ذلك على أرض الواقع، وتعرض الاقتصاد الفلسطيني لمعاناة أكبر منذ أوسلو. وعلى الرغم من جهود السلطة الفلسطينية في مجال تحسين البيئة الاستثمارية، فإن غياب رؤية تنموية واضحة للاقتصاد الفلسطيني، والافتقار إلى سياسات تنموية اقتصادية منسقة، وخطة شمولية للإصلاح القانوني، وعدم اكتمال منظومة القوانين اللازمة، وضعف كفاءة الإدارة العامة، كل ذلك أسهم في ضعف الاستثمار (مكحول، ٢٠٠٢، ص.*) . وأدَّت إلى جانب ذلك الممارسات الإسرائيلية دوراً معوقاً للاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وبخاصة في القطاعات الإنتاجية. مما سبق يظهر أن المشكلة الرئيسة للبحث تكمن في ضعف الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وهذا الضعف يعود إلى أسباب عدة بعضها خارجي له علاقة بالاحتلال، وبعضه داخلي له علاقة بالإدارة الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني الأمر الذي يستدعي البحث في الموضوع للتعرف إلى أسباب هذا الضعف، وما هي الأخطار التي تحيق بمنظمات الأعمال، وتحول دون قيامها بممارسة أعمال في فلسطين، **وعليه يحاول البحث الإجابة على التساؤلات الآتية**:

- التساؤل الأول: هل تعد الأراضي الفلسطينية بيئة خطرة لممارسة الأعمال؟ وما الأخطار التي قد تواجه منظمات الأعمال في فلسطين؟ .ويشتق من هذا التساؤل تساؤلات ثلاثة:

- التساؤل الفرعي الأول: هل تشكل البيئة السياسية– الاقتصادية الكلية الفلسطينية خطورة على منظمات الأعمال؟

- التساؤل الفرعي الثاني: هل تشكل الظروف الاقتصادية المحلية خطورة على منظمات الأعمال؟

- التساؤل الفرعي الثالث: هل تشكل العلاقات الاقتصادية الخارجية الفلسطينية خطورة على منظمات الأعمال؟

- التساؤل الثاني: ما أكثر العناصر خطورة على منظمات الأعمال في الأراضي الفلسطينية (الأكثر خطورة ثم الأقل) ؟
- التساؤل الثالث: هل تختلف اتجاهات رجال الأعمال وكبار الموظفين الحكوميين نحو الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال في فلسطين؟
- التساؤل الرابع: هل هناك اختلاف في اتجاهات رجال الأعمال الفلسطينيين نحو الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال تبعاً لقطاع الأعمال؟
- التساؤل الخامس: هل تختلف اتجاهات رجال الأعمال الذين دخلوا في شراكات أعمال مع منظمات أعمال أجنبية نحو مخاطر الأعمال في فلسطين عن أولئك الذين لم يدخلوا في شراكات؟
- التساؤل السادس: هل تختلف اتجاهات رجال الأعمال نحو مخاطر الأعمال في فلسطين تبعاً لمتغير سنوات العمل في السوق؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه جاء بعد مرور ما يقرب من سبع سنوات على خطة الإصلاح الاقتصادي التي قامت بها الحكومات الفلسطينية منذ منتصف عام ٢٠٠٢، والتي ركزت على ضرورتين ملحتين: الأولى: الحاجة إلى إعادة بناء النظام الفلسطيني على أسس مؤسساتية، والثانية: الحاجة إلى إجراءات وبرامج تهدف إلى إصلاح أوجه الخلل والفساد وتكريس العدالة والشفافية في الأداء الإداري والمالي. وتأكيداً على ذلك جاء برنامج الحكومة الثالثة عشرة ليؤكد على الضرورتين ذاتهما تمهيداً لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة (برنامج الحكومة الثالثة عشرة، آب، ٢٠٠٩) . في الواقع، هذا البحث سيكون ذا أهمية بالغة للحكم على قدرة برامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والقانوني التي قامت به السلطة الفلسطينية في تحسين بيئة الأعمال في فلسطين، والتخفيف من مخاطر الأعمال فيها، وبخاصة أن السلطة الفلسطينية والمنظمات الدولية تؤكد أن تحسناً ملحوظاً قد حصل على أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال ثلاث السنوات الأخيرة، فقد قدر صندوق النقد الدولي النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية ٦,٨٪ لسنة ٢٠٠٩ بواقع ٨,٥٪ في الضفة الغربية، وواحد بالمائة في قطاع غزة، وأن البطالة في الضفة الغربية انخفضت من ٢٠٪ إلى ١٨٪ في النصف الثاني من سنة ٢٠٠٩ (IMF Report, 13 April, 2010) . كما أن البحث سيساهم في التعرف على أخطار الأعمال في فلسطين، الأمر الذي سيساعد على وضع سياسات واستراتيجيات كلية وجزئية جديدة، وتصويب القائم منها بهدف تحسين بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

♦ التحقق من قدرة برامج الإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي والقانوني التي قامت به السلطة الفلسطينية في تحسين بيئة الأعمال في فلسطين والتخفيف من مخاطر الأعمال فيها.

♦ التعرف إلى الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال في الأراضي الفلسطينية.

♦ التعرف إلى الاختلاف في اتجاهات رجال الأعمال وكبار الموظفين الحكوميين نحو الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال.

♦ التعرف إلى الاختلاف في الاتجاهات نحو الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال تبعاً لقطاع الأعمال.

♦ التعرف إلى الاختلاف في الاتجاهات نحو الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال تبعاً لسنوات العمل في السوق.

♦ اقتراح توصيات قد تساهم في تحسين البيئة الاستثمارية، والحد من مخاطر الأعمال في فلسطين.

محددات البحث:

♦ يقتصر البحث على دراسة الظاهرة قيد الدراسة من وجهة نظر رجال الأعمال وكبار الموظفين الحكوميين، على اعتبار أن هاتين الفئتين هما الأقدر على تشخيص مخاطر الأعمال. في فئة كبار الموظفين الحكوميين، اقتصر البحث على الموظفين من فئة مدير عام فأعلى في أربع مؤسسات حكومية ذات علاقة بالموضوع الاقتصادي وهي: وزارة المالية، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والهيئة العامة لتشجيع الاستثمار. وفي فئة رجال الأعمال، اقتصر البحث على رجال الأعمال الفاعلين والمسجلين لدى جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين لغاية تاريخ ١٠/٤/٢٠١٠م، واستثني الأعضاء المؤازرون للجمعية.

♦ اقتصر البحث على دراسة الظاهرة من وجهة نظر رجال الأعمال وكبار الموظفين الحكوميين في الضفة الغربية، ولم تشمل الدراسة قطاع غزة نظراً للأوضاع الراهنة، وصعوبة التواصل مع رجال الأعمال هناك، بالإضافة إلى غياب مؤسسات السلطة الفلسطينية في القطاع.

♦ تحدد البحث موضوعياً بثلاثة محاور رئيسة هي: البيئة السياسية– الاقتصادية الكلية– والظروف الاقتصادية المحلية، والعلاقات الاقتصادية الخارجية.

مجتمع البحث والعينة:

اشتمل المجتمع الكلي للبحث على مجتمعين فرعيين، الأول: هو مجتمع رجال الأعمال الفاعلين والمسجلين لدى جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين وعددهم ٢٠٠، والثاني: هو مجتمع كبار الموظفين الحكوميين والمكوّن من المديرين العامين والوكلاء المساعدين والوكلاء في أربع مؤسسات حكومية هي: وزارة المالية، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والهيئة العامة لتشجيع الاستثمار، وقد بلغ عدد هذا المجتمع ٦٠. وأما العينة، فقد كانت مسحاً شاملاً لعناصر المجتمعين المبحوثين كافة، حيث وزعت الاستبانة على عناصر المجتمعين، واسترد من المجتمع الأول ١٢٠ استبانة (٦٠٪ من المجتمع الكلي) و٥٠٪ استبانة من المجتمع الثاني (٨٣٪) ، وبذلك يكون عدد مفردات مجتمع عينة الدراسة الكلي هو ١٧٠ مفردة.

المنهج المستخدم في البحث:

لغرض إنجاز البحث اُستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب المسح الميداني نظراً لملاءمته طبيعة البحث، فمن خلال هذا المنهج، وصفت الظاهرة قيد الدراسة كما هي حاصلة فعلاً، كما دُرست الاختلافات في الاتجاهات نحو الظاهرة تبعاً لبعض المتغيرات المستقلة.

وللغرض ذاته، أعد الباحث استبانة اُشتقت محاورها وفقراتها من الأدبيات ذات العلاقة، حيث اشتملت على قسمين، يتضمن الأول بيانات عامة عن المستجوبين، وأما القسم الثاني فيتضمن ثلاثة محاور رئيسة هي: البيئة السياسية– الاقتصادية الكلية، الظروف الاقتصادية المحلية، والعلاقات الاقتصادية الخارجية. وتجدر الإشارة إلى أن محاور الاستبانة وفقراتها اشتقت من ثلاثة مصادر رئيسة وشهيرة في مجال قياس مخاطر الأعمال على المستوى الدولي، وهذه المصادر هي: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، Hodgetts & luthans, 2003, p.291, 101. Holt& wigginton, 2002, pp.103- 104

وعُدلت بعض الفقرات، وأضيفت أخرى لتتلاءم مع الخصوصية الفلسطينية.

صدق الأداة وثباتها:

بعد إعداد الاستبانة اُختبر صدقها من خلال عرضها على خمسة من المحكمين المتخصصين في مجال الاقتصاد الدولي، والإدارة الدولية، والتسويق الدولي، حيث أبدوا بعض الملاحظات التي أُخذ بها وعُدلت الاستبانة في ضوئها. ولغرض قياس ثبات الأداة اُستخدم أسلوبان: الأول: وزعت الاستبانة على ٢٠٪ من كلا المجتمعين، وبعد عشرة أيام

وُزعت ثانية على المفردات ذاتها، واُحتسب معامل الارتباط بين متوسطات الاستجابات في الفترتين حيث بلغ (٨١,٦٪) ، مما يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاعتماد والثبات، والثاني: اُستخرج معامل كرونباخ ألفا للأداة، حيث بلغ (٨٦,٦٪) وهو أعلى من النسبة النمطية لمثل هذا النوع من الدراسات (٦٠٪) الأمر الذي يؤكد أن الأداة تمتاز بثبات عال (انظر الجدول (١)) :

الجدول (١)

معامل كرونباخ ألفا لثبات الأداة

المحور	المجتمع الكلي		رجال الأعمال		كبار الموظفين	
	١٧٠		٥٠		١٢٠	
	عدد الأسئلة	معامل كرونباخ	عدد الأسئلة	معامل كرونباخ	عدد الأسئلة	معامل كرونباخ
مجال البيئة السياسية– الاقتصادية الكلية	١٤	٨١,٥٪	١٤	٦٨,٣٪	١٤	٨٨,٤٪
مجال الظروف الاقتصادية المحلية	١٩	٧٣,٢٪	١٩	٦٨,٥٪	١٩	٨٠,٠٪
مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية	٢١	٦٥,٧٪	٢١	٦٦,٥٪	٢١	٨٢,٤٪
المجال الكلي	٥٤	٨٦,٦٪	٥٤	٨١,١٪	٥٤	٩٢,١٪

المعالجات الإحصائية:

بعد جمع البيانات أُدخلت إلى الحاسوب وحُللت باستخدام البرنامج الإحصائي الشهير SPSS حيث وُظفت النماذج الإحصائية الآتية:

♦ **المتوسطات الحسابية**: وهنا اعتبرت القيمة (٢) فئة الوسط أو القطع، وأية قيمة أعلى منها اعتبرت في منطقة الإيجاب، (أي أن المحور أو الفقرة لا تشكل خطورة على منظمات الأعمال)، وأية قيمة أقل من (٢) اعتبرت في منطقة السلبية (أي أن المحور أو الفقرة تشكل مصدر خطورة على منظمات الأعمال) .

♦ **اختبار t**: واُستخدم لقياس الفروقات في متوسطات الاستجابات نحو مخاطر الأعمال تبعاً لبعض المتغيرات المستقلة، وبالتحديد تلك التي تتكون من مستويين، وحُددت وجود الفروقات أو عدم وجودها من خلال مقارنة قيمة الدلالة المحسوبة (sig) مع الدالة الإحصائية α=٠,٠٥، فإذا كانت الأولى أكبر من الثانية، فسر ذلك على أنه لا يوجد اختلافات في الاستجابات نحو مخاطر الأعمال تبعاً للمتغير المستقل قيد الدراسة، وعكس ذلك فسر أنه يوجد اختلافات في الاستجابات تبعاً للمتغير المستقل.

ولمعرفة الصالح من الفروقات في الاتجاهات، نُظر إلى المتوسطات الحسابية للمتغيرات، فالمتغير الذي متوسطه أعلى تكون اتجاهاته نحو بيئة الأعمال أكثر إيجابية والعكس صحيح.

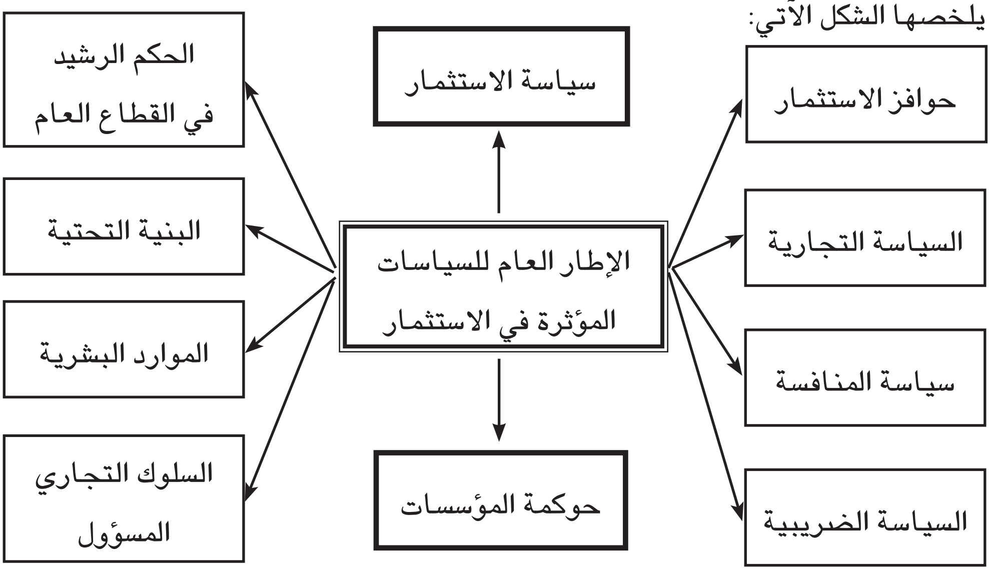
♦ **تحليل التباين الأحادي One- Way Anova**: وهو اختبار اُستخدم لقياس الفروقات في متوسطات الاستجابات نحو مخاطر الأعمال تبعاً لبعض المتغيرات المستقلة، وبالتحديد تلك التي تتكون من ثلاثة مستويات أو أكثر، وفُسِّر وجود الفروقات أو عدم وجودها من خلال مقارنة قيمة الدلالة المحسوبة (sig) مع الدالة الإحصائية (α = ٠,٠٥). فإذا كانت الأولى أكبر من الثانية، فسر ذلك على أنه لا يوجد اختلافات في الاستجابات نحو مخاطر الأعمال تبعاً للمتغير المستقل قيد الدراسة، وعكس ذلك فسر على أنه يوجد اختلافات في الاستجابات تبعاً للمتغير المستقل.

أدبيات البحث:

أولاً: الخلفية النظرية:

تواجه منظمات الأعمال أخطاراً متعددة منها ما هو اقتصادي ينشأ عن سوء الإدارة الاقتصادية لحكومة البلد، والخطر الاقتصادي يمكن أن يعرّف بأنه: «إمكانية أن يسبب سوء الإدارة الاقتصادية تغييرات هائلة في بيئة الأعمال بالبلد، والتي تؤثر سلباً في أرباح المنظمات وغاياتها الأخرى» (جامعة القدس المفتوحة، ٢٠١٠، ص. ٣٥٣). ومن المؤشرات على سوء الإدارة الاقتصادية في بلد ما، ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع المديونية للشركات والحكومات، وانكماش الطلب المحلي، والسياسات الاقتصادية غير الملائمة ...إلخ. وهناك الأخطار السياسية التي قد تواجهها منظمات الأعمال في البلدان المستضيفة للاستثمار، وهذه الأخطار ناتجة عن الأوضاع السياسية القائمة في بلد ما، وعن عدم استقرار النظام السياسي، وعن القرارات غير المدروسة التي تتخذها بعض النظم السياسية، والتي قد تشكل خطراً على المنظمات العاملة هناك. ومن الأخطار السياسية الشائعة ما يتعلق بالمصادرة Confiscation، والتجريد من الملكية مقابل بعض التعويض expropriation والتأهيل دون تعويض Domestication، والذي يحدث عندما تقوم الدول المضيفة للأعمال، وبشكل مبرمج بالتسبب بنقل ملكية الاستثمار الأجنبي إلى مستثمر محلي من خلال مجموعة من المراسيم الحكومية التي تعزز ملكية المحلي في هذه المنظمات، والحصول على حصة من إدارتها (cateora, 2005, pp.164- 165) . كما أن هناك الأخطار القانونية التي تنشأ حينما يفشل النظام القانوني لبلد ما في تقديم تدابير كافية في حال النزاعات التعاقدية أو حماية حقوق الملكية، وهذه التدابير إذا كانت ضعيفة سيزداد احتمال خرق العقود وسرقة

الممتلكات الفكرية، كما ينشأ الخطر القانوني عندما لا يتوافر في بلد ما منظومة متكاملة من القوانين والتشريعات الفاعلة تغطي جوانب الحياة كافة، مما يضع بيئة الأعمال في خطر محقق. في الواقع، إن الأعمال بأشكالها كافة تعد أهم مقومات النمو الاقتصادي، وأن ما يحدث من تغيرات في حجم واتجاهات الأعمال يحدد حجم واتجاهات التغيير في الدخل المحلي والعمالة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية. ونظراً لأهمية الاستثمار في الأعمال تسعى الدول جاهدة من خلال سياساتها وتشريعاتها إلى تهيئة الظروف المواتية لتشجيع الأعمال فيها. وكما ذكرنا فإن العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار تتعدد لتشمل عوامل سياسية واقتصادية وقانونية واجتماعية ثقافية، ويعبر عن هذه المتغيرات بما يعرف بالبيئة الاستثمارية التي تشكل في مجملها بيئة طاردة أو محفزة للاستثمار من خلال ما توفره من مردود مالي وحماية للمستثمر. ونظراً لأهمية الاستثمار في إحداث نمو اقتصادي مستديم، تسارع الدول إلى إصدار رزمة من القوانين والسياسات والإجراءات المحفزة للاستثمار (مكحول، ٢٠٠٧، ص.١٠٠) . وفي هذا السياق طورت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD إطاراً عاماً للسياسات المؤثرة في الاستثمار لمساعدة الدول والمؤسسات ذات العلاقة على صياغة سياسات ملائمة. واُعتمد الإطار العام كمنج ومرجعية لسياسات الاستثمار عام ٢٠٠٦. وقد بني الإطار العام على ثلاثة مبادئ تحكم صياغة أية سياسة أو إجراء مؤثر في الاستثمار وهي: تناسق السياسات والإجراءات Policy Coherence، والوضوح والمساءلة Transparency & Accountability وتقييم الأثر Regular evaluation of Policies. ويشمل الإطار العام عشرة مجالات مؤثرة في قرار الاستثمار يلخصها الشكل الآتي:



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية www.oecd.org

وتناقش هذه المجالات ٨٢ قضية فرعية مؤثرة في قرار الاستثمار صيغت على شكل أسئلة موجهة إلى صانع القرار في القطاع العام والمؤسسات ذات العلاقة، وتحدد الإجابة عنها جوانب القصور، وما هو مطلوب لمعالجة الخلل إن وجد.

ثانياً: الدراسات السابقة:

في الواقع، هناك دراسات كثيرة تناولت بيئة الأعمال الفلسطينية بجوانبها المختلفة، ولكن سيتم في هذا الباب إبراز الدراسات التي تناولت الموضوع بعموميته.

في دراسة قام بها **مكحول** (٢٠٠٢) بعنوان: «الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، فقد هدفت إلى التعرف على توجهات الاستثمار العام والخاص في المناطق الفلسطينية .ولتحقيق هذه الأهداف، استخدمت الدراسة أساليب التحليل الوصفي للبيانات المنشورة وغير المنشورة التي توفرها الجهات الرسمية، إضافة إلى عينة مكونة من ٣٠ مشروعاً من المشاريع التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار. وتوصلت الدراسة إلى تحسن مؤشرات الاستثمار خلال الفترة ١٩٩٩ - ١٩٩٤، حيث بلغ حجم الاستثمار الفلسطيني العام والخاص خلال الفترة ٩,٤ بليون دولار، وارتفعت نسبة التكوين الرأسمالي من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٧,٤٪ خلال السنوات ١٩٩٩ - ١٩٩٤ إلى ٣٩٪ خلال العام ١٩٩٩، وأُعتبرت هذه النسبة مرتفعة مقارنة بالمستويات العالمية، إذ تبلغ ٢٠٪ في دول الدخل المنخفض، و٢٤٪ في دول الدخل المرتفع. كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك غياباً لرؤية تنموية واضحة للاقتصاد الفلسطيني، والافتقار إلى خطة شمولية للإصلاح القانوني، وضعف كفاءة الإدارة العامة، وتدخل أجهزة السلطة في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الممارسات الإسرائيلية التي أدت دوراً معوقاً للاستثمار في المناطق الفلسطينية. وقدمت الدراسة توصيات عدة في مجالات السياسة العامة، والبيئة القانونية، والإدارة المالية العامة، والسياسات التجارية... وغيرها.

وفي دراسة أخرى **لمحكول** (٢٠٠٧) حول «محددات البيئة الاستثمارية المواتية في السوق الفلسطيني»، أظهر فيها محددات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية والتي كان أهمها: سياسات الاحتلال، تأخر الدول المانحة عن سداد التزاماتها المالية، تردي أوضاع السياسة الداخلية، ضعف الشعور بالأمن الشخصي والجماعي، عدم اكتمال بناء المؤسسات العامة وتواضع أدائها، عدم اكتمال إصدار أو تعديل منظومة القوانين والتشريعات، وغياب رؤية سياسية واضحة لمستقبل الاقتصاد الفلسطيني. وأكد على أنه بالرغم من هذه المحددات فإن هناك مجالاً واسعاً لجذب الاستثمار وتشجيعه، وهذا يتطلب من السلطة الفلسطينية جهوداً كبيرة لتحسين البيئة الاستثمارية. وأخيراً قدمت الدراسة توصيات لتحسين البيئة

الاستثمارية في مجالات عدة منها: الإدارة العامة، البيئة القانونية والقضائية، الاتفاقيات التجارية وغيرها.

وقام **جامع، نسيم** (٢٠١٠) بدراسة بعنوان «الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار كأحد معوقات التنمية»، حيث هدفت إلى دراسة العلاقة بين الدخل والادخار والاستثمار، وكذلك قياس الكفاية الحدية لرأس المال في فلسطين، كما هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة على الاستثمار، وتوفير أرضية علمية كقاعدة لدراسة تحليلية مستقبلية حول الاستثمارات الفلسطينية المحلية والأجنبية. ولتحقيق هذه الأهداف أُستخدم الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على قاعدة معلوماتية وإحصائية تتمثل بالحسابات القومية للأعوام ٢٠٠٨ – ١٩٩٦، حسابات الناتج المحلي الصادرة عن سلطة النقد للأعوام ٢٠٠٦ – ١٩٩٩ ونشرات إحصائية أخرى. وخلصت الدراسة بتوجيه لكل من المخطط والمستثمر والمشرّع الاقتصادي نحو آليات يمكن أن ترفع من الإنتاجية الحدية للقطاعات المختلفة، مما سيشجع على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما أكدت الدراسة على أن تدني مستويات الإنتاجية الحدية والزيادة في حجم النفقات الجارية المتزامن مع انخفاض حجم النفقات التطويرية للموازنة العامة كان له الأثر الأكبر على مستوى التنمية الاقتصادية.

وفي دراسة **للبنك الدولي** (٢٠٠٧) بعنوان «تقييم المناخ الاستثماري في الضفة الغربية وقطاع غزة: فتح الآفاق أمام القطاع الخاص»، اعتمد البحث على مسح منشآت من مختلف القطاعات منتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، ولم تغط الدراسة بعض القطاعات الاقتصادية منها القطاع الزراعي وقطاع التجزئة والقطاع غير الرسمي. وتجدر الإشارة إلى أن المسح الميداني أُنجز في صيف العام ٢٠٠٦ أي قبل الإغلاق على قطاع غزة، وقبل انقطاع المساعدات عن الحكومة الفلسطينية والذي بدأ في آذار ٢٠٠٦. كشفت الدراسة أن تضاؤل فرص الوصول إلى الأسواق والقيود على حركة التنقل تعد المعوقات الرئيسة أمام نمو المشاريع التجارية الفلسطينية بالمقارنة مع دول أخرى في المنطقة. كما أظهرت أن المناخ الاستثماري الفلسطيني إجمالاً جيد: تدني الفساد بنسبة بسيطة، وفعالية نسبية في الإجراءات البيروقراطية، بالإضافة على أسواق مالية متطورة. وبالرغم من ذلك لم تقم المشاريع الفلسطينية بالاستثمار بشكل كافٍ للمحافظة على فرصها في المنافسة الدولية. ويدرك مديرو هذه المشاريع أنهم بحاجة للاستثمار إلا أنهم غير مستعدين للقيام بذلك لحين الحصول على ضمانات حول وصول آمن ومتوقع إلى الأسواق المحلية والدولية. كما توصلت الدراسة إلى نتيجة أن معظم المشاريع لا تتمتع بالتنافسية الدولية في مجال السلع ذات القيمة المتدنية المتخصصة فيها، وذلك نتيجة لصغر حجم هذه المشاريع وارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي. واعتبرت

الدراسة القطاع المالي الفلسطيني عالي السيولة، وأقل من ١٥٪ من عينة الدراسة تعاني من قيود مالية. ولا تبدو عوامل الفساد والتعقيدات الحكومية على أنها معوقات رئيسة أمام الاستثمار، بل هي أقل حدية مقارنة بدول المنطقة. وتوصلت الدراسة إلى أن الإجراءات الأمنية الإسرائيلية والإغلاقات كانت هي المعوِّق الأكبر لممارسة الأعمال في فلسطين.

وفي تموز من العام (٢٠٠٨) قام **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني** بعمل مسح حول اتجاهات أصحاب/ مديري المؤسسات الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية، حيث اُستخدم عينة مقصودة ذات مرحلتين، فقد اُعتمدت عينة المسح الصناعي لعام ٢٠٠٤ كإطار للمعاينة في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية حُصرت جميع المؤسسات الصناعية التي تساهم ما نسبته ٧٠٪ من إجمالي الإنتاج الصناعي للمؤسسات الصناعية التي شملها المسح الصناعي ٢٠٠٤ كافةً، مستثنياً منها المؤسسات التي تشغّل أقل من ٢٠ عاملاً. أظهرت نتائج المسح أن هناك تحسناً ملحوظاً حصل على أداء المؤسسات الصناعية خلال شهر تموز ٢٠٠٨ مقارنة مع شهر حزيران ٢٠٠٨، وذلك على صعيد الإنتاج الصناعي، والحصول على المواد الأولية، وإنتاجية العاملين، والأوضاع المالية والتسهيلات البنكية.

وفي العام ٢٠٠١، قام **البنك الدولي** بمسح لمحددات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية وما يقابلها في دول العالم. وتبين أن المشكلات الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي تأتي على رأس المعوقات، يليها الفساد في المؤسسات العامة، ومن ثم مشكلة التضخم وتقلب أسعار الصرف، وارتفاع أسعار الفائدة، النظام الضريبي، يليها السلوك غير التنافسي الذي تمارسه مؤسسات القطاع العام، ومشكلات ذات علاقة بالتمويل، ومشكلات ذات علاقة بالنظام القضائي وانتشار الاختلاس والجريمة المنظمة، ومشكلات ذات علاقة بالبنية التحتية. وللمقارنة، وجد أن محددات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية تختلف بعض الشيء عنها في بقية دول العالم، وذلك ناجم عن الاحتلال الإسرائيلي، إذ إن قضايا التمويل تعد أهم محدد لعمل القطاع الخاص في دول العالم، يليها التضخم، ومن ثم الاستقرار السياسي، وأنظمة الضرائب (swell, 2001) (schiffer&weder,2001) .

أما المسح الذي أجراه **مركز تطوير القطاع الخاص** (٢٠٠١) ، فقد شمل منشآت اقتصادية في الضفة الغربية والقطاع. واُعتمد في اختيار العينة على تعداد المنشآت الذي نشره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (١٩٩٧) ، وكان من أهم نتائج هذا المسح ما يأتي:

- أن تدخل السلطة ومؤسساتها في شؤون القطاع الخاص هي أكثر مما يجب.
- تبين أن الجهاز القضائي لا يحظى بتقويم إيجابي في مجال حسم النزاعات التجارية.

- أن القطاع الخاص ينظر بخطورة إلى الاستثمارات الحكومية واحتكاراتها.
- أن أداء البنوك كان إيجابياً بوجه عام.

وأما تقرير **البنك الدولي** (٢٠١٠) والمتعلق بواقع ممارسة الأعمال في ١٨٣ دولة، فقد أظهر أن الأراضي الفلسطينية جاءت في المرتبة ١٣٩ من حيث سهولة ممارسة الأعمال بوجه عام، وعند التفصيل احتلت فلسطين المراتب الآتية على الأصعدة: سهولة البدء بالأعمال (١٧٦) ، وسهولة الحصول على رخص بناء (١٥٧) ، وسهولة توظيف العاملين (١٣٥) ، وتسجيل الممتلكات (٧٣) ، والحصول على التمويل (١٦٧) ، وحماية المستثمرين (٤١) ، والنظام الضريبي (٢٦) ، والتجارة عبر الحدود (٩٢) ، وتنفيذ العقود التجارية والالتزام بها (١١١) ، وتصفية الأعمال (١٨٣) .

تعقيب على الدراسات السابقة:

هدفت الدراسات السابقة جميعها إلى دراسة واقع الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية من خلال استخدام مناهج بحثية عدة، بعضها استخدم المنهج الوصفي والأسلوب المسحي، وأخرى استخدمت المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الحسابات القومية والإحصاءات ذات العلاقة المتوافرة لدى الدوائر الرسمية. وتوصلت الدراسات السابقة إلى أن المناخ الاستثماري في فلسطين قد شهد بعض التحسن إلا أنه ما زال بحاجة إلى عمل كثيرٍ لتعزيز الاستثمارات القائمة واستقطاع الجديد. وأوصت الدراسات السابقة كافة بضرورة قيام السلطة الفلسطينية، والقطاع الخاص بجهود تكاملية لتحسين البيئة الاستثمارية في الأراضي الفلسطينية، والعمل مع المجتمع الدولي لإنهاء الاحتلال كونه المسبب الرئيس، وقد يكون الأوحد، أمام تعثر الاستثمار العام والخاص في فلسطين.
في الواقع، **أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة في جوانب عدة، أهمها:**

♦ استخدمت معظم الدراسات السابقة الأسلوب الاستطلاعي المسحي لآراء أصحاب المنشآت حول المناخ الاستثماري في الأراضي الفلسطينية (دراسة البنك الدولي، ٢٠٠١، ٢٠٠٧، ٢٠١٠) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨) (مركز تطوير القطاع الخاص، ٢٠٠١) ، واُستخلصت مؤشرات إحصائية سطحية غير معمقة كالتوزيع التكراري والنسبي والرتب، وأما الدراسة الحالية، فقد اشتملت على مجتمعين مستقلين، الأول: مجتمع رجال الأعمال (يمثل القطاع الخاص) ، والآخر: كبار الموظفين الحكوميين (يمثل القطاع الحكومي) في أربع مؤسسات حكومية فاعلة في الشأن الاقتصادي. ولغرض الوصول إلى نتائج أوسع اُستخدمت نماذج إحصائية أكثر عمقاً مثل المتوسطات الحسابية واختبار t، وتحليل التباين الأحادي One- Way Anova.

♦ لقد اشتملت الدراسة الحالية على عينة من المشاريع الزراعية في الوقت الذي استثنيت في معظم الدراسات السابقة، وهذا نابع من كون المجتمع الفلسطيني مجتمعاً زراعياً في الأصل، ويساهم هذا القطاع بنسبة (٥,٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة ٢٠٠٧، ٢٠٠٨).

♦ أن ما يميز هذه الدراسة هو أنها غطت عناصر تعد محددات مهمة للاستثمار في فلسطين، في الوقت الذي أهملت الدراسات السابقة بعضاً من هذه العناصر التي تعد ذات أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي على وجه الخصوص، وهذه العناصر تعكسها الفقرات التي تحمل الأرقام الآتية في استبانة البحث: الفقرات ٢، ٣، ٦، ٨، ١٠، ١١ في المحور الأول، الفقرات ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠ في المحور الثاني، الفقرات ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤ في المحور الثالث.

♦ وأخيراً، تمتاز هذه الدراسة عن سابقاتها أنها تقتصر على الضفة الغربية في الوقت الذي غطت الدراسات السابقة شقي الوطن (الضفة والقطاع)، واقتصار الدراسة على الضفة الغربية كونها شهدت هدوءاً نسبياً في ثلاث السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى برامج الإصلاح الإداري والاقتصادي والمالي الذي شرعت به السلطة الفلسطينية، واقتصر على الضفة الغربية واستثنيت منه غزة بحكم الانقسام.

مناقشة تساؤلات البحث:

• التساؤل الرئيس الأول وفروعه الثلاثة: **هل تعد الأراضي الفلسطينية بيئة خطرة لممارسة الأعمال؟ . وما الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال في الأراضي الفلسطينية؟** :

الجدول (٢)

المتوسطات الحسابية لمجتمع البحث الكلي، ولعينة رجال الأعمال وعينة كبار الموظفين الحكوميين

المحاور والفقرات	المتوسط الحسابي		
	المجتمع الكلي	موظفو الحكومة	رجال الأعمال
** البيئة السياسية- الاقتصادية الكلية	١,٧١	١,٩٧	١,٦٠
١- يمتاز النظام السياسي الفلسطيني بالاستقرار	١,١٥	١,٤٦	١,٠٣
٢- الأحزاب السياسية الفلسطينية جميعها تشجع الانفتاح الاقتصادي	١,٥٨	١,٧٨	١,٥٠
٣- لا يوجد تهديدات من الخارج للاستقرار السياسي الداخلي	١,١٢	١,٢٠	١,٠٩

المحاور والفقرات	المتوسط الحسابي		
	المجتمع الكلي	موظفو الحكومة	رجال الأعمال
٤- هناك درجة معقولة من الرقابة على النشاط الاقتصادي	١,٨٣	٢,٥١	١,٥٥
٥- هناك ضمانات دستورية كافية	١,٤١	٢,٠٦	١,١٣
٦- يمكن الاعتماد على البلد كشريك تجاري	١,٤١	١,٩٨	١,١٨
٧- الإدارة العامة الفلسطينية فاعلة وكفؤة	١,٤٥	٢,٢٠	١,١٤
٨- علاقات العمل جيدة والسلم الاجتماعي كذلك	٢,٢٧	٢,١٨	٢,٣١
٩- يمتاز القضاء الفلسطيني بالنزاهة	١,٣٩	١,٨٢	١,٢١
١٠- العلاقات مع دول الجوار صحية وسليمة	٢,٣٦	٢,٢٠	٢,٤٣
١١- نظام الحكم في فلسطين ديمقراطي	٢,٤٤	٢,٥٣	٢,٤٠
١٢- لا يوجد مكان للفساد والرشوة والوساطة	١,٣٦	١,٥٤	١,٢٨
١٣- النظرة نحو الاستثمار الأجنبي ايجابية	٢,٨٢	٢,٦٩	٢,٨٧
١٤- هناك منظومة قوانين وتشريعات متكاملة تطال مجالات الحياة كافة	١,٤٣	١,٦٣	١,٣٥
** الظروف الاقتصادية المحلية	٢,٠٢	٢,١٣	١,٩٨
١٥- معدل النمو السكاني في فلسطين معقول	١,٩١	٢,٢٥	١,٧٨
١٦- حصة الفرد من الدخل القومي متصاعدة نسبيا	٢,٣٥	٢,٠٦	٢,٤٧
١٧- معدل النمو الاقتصادي خلال ثلاث السنوات الماضية كان معقولا	٢,٥٥	٢,٣٦	٢,٦٣
١٨- أتوقع معدل نمو اقتصادي معقولا خلال ثلاث السنوات القادمة	٢,٥٤	٢,٤٨	٢,٥٦
١٩- معدل التضخم بمستوى معقول	١,٩٤	١,٨٦	١,٩٨
٢٠- هناك إمكانية لتوظيف مواطنين أجانب	٢,٥٢	٢,٢٠	٢,٦٥
٢١- يتوافر عمالة محلية عالية المهارة	٢,٨٣	٢,٨٨	٢,٨١
٢٢- هناك إمكانية للوصول إلى سوق رأس المال المحلي	٢,٧٨	٢,٦٦	٢,٨٣
٢٣- موارد الطاقة متطورة	١,٤٤	١,٥٢	١,٤١
٢٤- هناك متطلبات قانونية عالية للحماية البيئية	١,٤٦	٢,٠٢	١,٢٣
٢٥- قطاع النقل والمواصلات متطور	١,٥٣	١,٩٤	١,٣٦
٢٦- قطاع الاتصالات متطور	٢,٨٢	٢,٨٠	٢,٨٣
٢٧- النظام الضريبي متطور ومحفز على الاستثمار	٢,٤٤	٢,٥٠	٢,٤٢
٢٨- النظام الجمركي متطور ويحفز التبادل التجاري	١,٥٣	٢,٠٢	١,٣٢
٢٩- كلف العمل معقولة	١,٨٠	١,٨٤	١,٧٨

المحاور والفقرات	المتوسط الحسابي		
	المجتمع الكلي	موظفو الحكومة	رجال الأعمال
٣٠- كلف التمويل معقولة	١,٥٠	١,٥٨	١,٤٧
٣١- هناك وفرة في الأراضي اللازمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية	١,٣٨	١,٨٤	١,١٩
٣٢- هناك نظام فعال لإدارة الأراضي	١,٣٤	١,٧٢	١,١٨
٣٣- لا يوجد رقابة على الأسعار في فلسطين	١,٩١	٢,١٤	١,٨٢
** العلاقات الاقتصادية الخارجية	٢,٠٩	٢,٠٨	٢,١٠
٣٤- لا يوجد قيود جمركية مفرطة مفروضة على الواردات من الخارج	٢,٦٢	٢,٢٢	٢,٧٨
٣٥- لا يوجد قيود حصصية مفروضة على الواردات من الخارج	٢,٦١	٢,٠٦	٢,٨٣
٣٦- لا يوجد تعقيد في مواصفات السلع المطلوب استيرادها من الخارج	٢,٦٣	٢,١٨	٢,٨٢
٣٧- لا يوجد تعقيد في إجراءات ومتطلبات الاستيراد من الخارج	١,٤٠	١,٦٣	١,٣١
٣٨- كلف الاستيراد الإدارية (تامين، نقل وشحن، رسوم وغيرها) معقولة	١,٣٣	١,٥٠	١,٢٦
٣٩- لا يوجد تعقيد في إجراءات ومتطلبات التصدير إلى الخارج	١,٣٠	١,٥٨	١,١٨
٤٠- لا يوجد قيود على تصدير بعض أنواع المنتجات إلى الخارج	٢,٥٣	٢,٠٦	٢,٧٣
٤١- لا يوجد قيود لوجستية على الصادرات إلى الخارج	١,٢٤	١,٥٢	١,١٣
٤٢- يوجد حوافز حكومية للتصدير إلى الخارج	١,٤٨	٢,١٢	١,٢٢
٤٣- كلف التصدير الإدارية إلى الخارج (تامين، نقل وشحن، رسوم وغيرها) معقولة	١,٣٤	١,٥٤	١,٢٥
٤٤- لا يوجد قيود مفروضة على الاستثمار الأجنبي	٢,٦٩	٢,٥٢	٢,٧٦
٤٥- هناك حرية تامة للدخول في شراكات وتحالفات بين الشركات العاملة في فلسطين	٢,٧٦	٢,٥٨	٢,٨٣
٤٦- يتوافر حماية قانونية كاملة للملكيات الفكرية (علامات تجارية، اسماء تجارية، براءات اختراع)	١,٦٣	٢,١٧	١,٤١
٤٧- لا يوجد قيود مفروضة على تحويل الأموال إلى الخارج	٢,٥٢	٢,٢٨	٢,٦٣
٤٨- لا يوجد قيود مفروضة على تحويل الأموال من الخارج	١,١٩	١,٤٤	١,٠٨
٤٩- العملات المتداولة في فلسطين مستقرة نوعا ما	١,٤٦	١,٩٠	١,٢٨
٥٠- ميزان المدفوعات الفلسطيني متطور	٢,١٢	٢,٠٠	٢,١٨
٥١- الموقف المالي الدولي ايجابي	٢,٥٩	٢,٣٤	٢,٧٠
٥٢- لا يوجد قيود مفروضة على تبادل العملات	٢,٥٩	٢,٣٠	٢,٧١

المحاور والفقرات	المتوسط الحسابي		
	المجتمع الكلي	موظفو الحكومة	رجال الأعمال
٥٣– الدين الخارجي معقول	٢,٥٥	٢,٣٤	٢,٦٤
٥٤– لا يوجد حالات إغراق متكررة للسلع الأجنبية في فلسطين	١,٤٠	١,٦٤	١,٣٠
المحور الكلي	١,٩٤	٢,٠٦	١,٨٩

تشير نتائج تحليل العينة الكلية لمجتمع البحث أن الأراضي الفلسطينية تعد بيئة خطرة لممارسة الأعمال، وأن منظمات الأعمال قد تواجه بعض المخاطر عند ممارسة أعمالها في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعينة المجتمع الكلي ١,٩٤، والذي يعد أقل من فئة الوسط أو القطع (٢) بقليل، وعند النظر إلى نتائج تحليل عينة رجال الأعمال نجدها قد تطابقت مع نتائج العينة الكلية للبحث حيث ظهر المتوسط الحسابي ١,٨٩، أي أقل من فئة الوسط، الأمر الذي يؤكد أن بيئة الأعمال الفلسطينية – من وجهة نظر رجال الأعمال – تعد خطرة نوعاً ما لممارسة الأعمال. وعلى العكس تماماً، فقد أظهرت نتائج تحليل عينة كبار الموظفين الحكوميين أن بيئة الأعمال الفلسطينية تعد صحية لممارسة الأعمال، وليست بمستوى الخطورة التي أظهرها رجال الأعمال، فقد بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات كبار الموظفين الحكوميين ٢,٠٦، أي أكبر بقليل من فئة الوسط أو القطع (٢) .

وعند تناول محاور الدراسة وفقراتها بشيء من التفصيل نجد ما يأتي:

◄ **أولاً: محور البيئة السياسية– الاقتصادية الكلية:**

أظهرت نتائج تحليل هذا المحور أن المتوسط الحسابي بلغ ١,٧١ مما يؤكد أن البيئة السياسية والاقتصادية الكلية تعد خطرة لممارسة الأعمال في الأراضي الفلسطينية، وهذه النتيجة تطابقت مع الدراسات السابقة كافة، حيث أظهرت جميعها أن البيئة السياسية في الأراضي الفلسطينية غير صحية لممارسة الأعمال، وهذا يعود إلى الاحتلال وإجراءاته على الأرض. وبالنظر إلى فقرات هذا المحور، نجد أن غالبيتها تميل إلى الاتجاهات السلبية. فالنظام السياسي الفلسطيني لا يمتاز بالاستقرار، والأحزاب السياسية لا تشجع جميعها الانفتاح الاقتصادي، كما أن هناك تهديدات من الخارج للاستقرار السياسي الداخلي. هذه النتيجة، تطابقت مع التقارير والدراسات الآتية: (تقرير البنك الدولي للأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٧) ، (تقرير مركز القطاع الخاص ٢٠٠١) ، (مكحول ٢٠٠٢، ٢٠٠٧) ، (تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول مسح اتجاهات أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية، ٢٠٠٨) . فقد أظهر تقرير البنك الدولي للعام ٢٠٠٧ أن ٢٤٪

من الشركات المبحوثة اعتبرت الظروف السياسية في الأراضي الفلسطينية أكبر معوق للاستثمار، كما اعتبرت ٣٠٪ من الشركات أن غياب الاستقرار الاقتصادي يعد من معيقات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

كما أظهرت نتائج تحليل المحور أن هناك درجة غير معقولة من الرقابة على النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، وأن هناك تدخلاً من أجهزة السلطة الفلسطينية ومسؤوليها في النشاط الاقتصادي ومزاحمة استثمارات السلطة الفلسطينية لاستثمارات القطاع الخاص، وبخاصة في الأنشطة التجارية الأمر الذي أسهم في ضعف البيئة الاستثمارية. هذه النتيجة تطابقت مع دراسة (مكحول ٢٠٠٢، ٢٠٠٧) ، (تقرير البنك الدولي لممارسة الأعمال، ٢٠١٠) ، (تقرير مركز تطوير القطاع الخاص ٢٠٠١) ، (Swell, 2001) . فقد أظهرت نتائج دراسة (Swell, 2001) أن ٥٤٪ من المؤسسات المبحوثة اعتبرت الرقابة الحكومية والسلوك غير التنافسي منها من معوقات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية مقارنة مع نسبة معدل ٢١,٩٪ في دول العالم. كما أظهر تقرير (مركز تطوير القطاع الخاص، ٢٠٠١) ، أن ٣٧٪ من المنشآت المبحوثة اعتبرت أن تدخل مؤسسات السلطة الفلسطينية في شؤون القطاع الخاص هو أكثر مما يجب. أما مدى الالتزام بمبادئ اقتصاد السوق، فقد اعتبره ٥٠٪ من أفراد العينة سيئاً، أما ما يتعلق بشفافية مؤسسات القطاع العام، فقد كان التقويم السيئ ٤٣٪، وترتفع هذه النسبة إلى ٤٧٪ بين أصحاب المؤسسات الخدمية والتجارية.

وعلى الرغم من نتائج الدراسة الحالية والدراسات السابقة آنفة الذكر، فإن السلطة الفلسطينية قامت بعمل إصلاحات كثيرة كان أهمها التخفيف من التدخل الحكومي في عمل القطاع الخاص، ووضع حد للاستثمارات الحكومية عدا عن تلك التي لا يرغب القطاع الخاص الدخول فيها. كما أكدت السلطة الفلسطينية، ومن خلال برنامج الحكومة الثالثة عشرة على ضرورة إعطاء كامل الصلاحيات للقطاع الخاص لقيادة عملية التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وأن مبدأ العلاقة بين القطاع العام والخاص هو الشراكة وليس الندية (برنامج الحكومة الثالثة عشرة، آب، ٢٠٠٩) ، (الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورقة مقدمة إلى مؤتمر برنامج الحوار الوطني الاقتصادي الثالث، تشرين ثاني، ٢٠٠٨) .

وفيما يتعلق بالقضاء والضمانات الدستورية، فقد أظهرت النتائج أن القضاء الفلسطيني لا يحظى بتقويم إيجابي في مجال حسم النزاعات التجارية، وبخاصة سرعة البت في النزاعات المحوَّلة للمحاكم، وهناك تذمر حول موضوعيته ونزاهته عند معالجته للنزعات التجارية. هذه النتيجة تطابقت تماماً مع المسح الذي أجراه (مركز تطوير القطاع

الخاص في العام ٢٠٠١) ، ومع دراسة (Swell, 2001) . وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للجهاز القضائي والدستوري في فلسطين فإن أداءه متقارب جداً مع الدول المحيطة، وبخاصة في مجال مدة استصدار الأحكام ونسبة تنفيذها (World Bank, Investment climate Survey, 2007) .

كما أظهرت مؤشرات البنك الدولي، ٢٠١٠ حول ممارسة الأعمال في العالم، أن النظام القضائي الفلسطيني حصل على ترتيب ١١١ من أصل ١٨٣ دولة في العام ٢٠١٠ من حيث قوة القضاء ونزاهته، بينما كان ترتيبه ١٢٣ في العام ٢٠٠٩، الأمر الذي يؤكد أن تحسناً ملحوظاً قد طرأ على النظام القضائي الفلسطيني في الآونة الأخيرة.

أما بخصوص الإدارة العامة الفلسطينية، فقد أظهرت النتائج ضعف كفاءتها وتدني أدائها، وهذا قد يكون ناتجاً عن حداثة القطاع العام الفلسطيني وضعف الصلاحيات لدى العاملين فيه نظراً لتداخلها مع الاحتلال. تطابقت هذه النتيجة مع نتائج (تقرير مركز تطوير القطاع الخاص، ٢٠٠١) ، (مكحول، ٢٠٠٢) . لقد بذلت السلطة الفلسطينية– في الحقيقة– جهوداً كبيرة في إعادة تأهيل الإدارة العامة الفلسطينية من خلال بناء الهياكل التنظيمية العصرية للوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، وكذلك من خلال تكثيف برامج التدريب والتأهيل للعاملين في هذه المؤسسات بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمستثمرين. وتأكيداً على ذلك أنشأت السلطة الفلسطينية المعهد الوطني للتدريب الذي أنيطت به مهمة تدريب، وتأهيل الكادر المدني في المؤسسات الحكومية في مجالات إدارية وفنية مختلفة.

كما بينت النتائج، أن الترهل والفساد والرشوة والوساطة تعد معوقاً لممارسة الأعمال في الأراضي الفلسطينية. في الواقع، لا يكاد يخلو تقرير أو دراسة حول الاقتصاد الفلسطيني من إشارة حول ما يعانيه القطاع العام من بيروقراطية وتداخل الصلاحيات بين وزارات السلطة المختلفة، وبين السلطة الفلسطينية وسلطات الاحتلال، إضافة إلى ضخامة الجهاز الحكومي وترهله الأمر الذي أدى إلى تدني كفاءة القطاع الحكومي وارتفاع أعبائه. (مركز تطوير القطاع الخاص، ٢٠٠١) (Transparency International,2005) .(Swell, 2001) وعند الاستفسار حول مدى انتشار ظواهر الفساد في التعامل مع القطاع العام مقيسة بنسبة العقود الحكومية التي تمنح كرشوة للقطاع الخاص، وحصة الرشاوي من المبيعات، تبين أن حدة هذه الظاهرة أقل بكثير مقارنة بالدول الأخرى (١٪ في فلسطين، ٠,٥٪ في الأردن، ١,١٪ في تركيا، ١١,٢٪ في مصر، ٢,٩٪ في لبنان) . (Word Bank, Investment climate survey, 2007) . وتجدر الإشارة إلى أنه –وللحد من ظاهرة الفساد– قامت السلطة الفلسطينية بعمل قانون سُمي «قانون الكسب غير المشروع» جرى المصادقة عليه في العام

٢٠٠٥. كما شكلت هيئة وطنية لمكافحة الفساد سميت «هيئة الكسب غير المشروع» وأنيط بها ملاحقة المفسدين وتقديمهم للقضاء.

كما أكدت نتائج الدراسة أن منظومة القوانين والتشريعات الفلسطينية غير متكاملة، ولا تطال مجالات الحياة كافة (١,٤٣) ، وهذا يرجع إلى انشغال السلطة الفلسطينية في بناء مؤسساتها وتجهيزها من جهة، ولصعوبة تغيير القوانين القائمة وإصدار بديل عنها خلال فترة قصيرة، مما اضطر السلطة الفلسطينية الاستمرار في بعض القوانين التي كانت سارية قبل العام ١٩٦٧. وكان لانتخاب المجلس التشريعي سنة ١٩٩٦ بداية التشريع في فلسطين، حيث كان المجلس مسؤولاً عن عملية التشريع وعن عملية توحيد القوانين بين الضفة والقطاع. وقد أُنجز العديد من القوانين التي تنظم الحياة العامة، وما زال البعض الآخر قيد الإعداد والمناقشة. في الواقع، إن الوصف الأفضل للنظام القانوني الحالي الذي يحكم أعمال القطاع الخاص على وجه التحديد هو الغموض والضعف، حيث إن هناك غموضاً فيما يتعلق بالأحكام القانونية والإجراءات والجهات ذات الاختصاص التنظيمي وتعقيد اللوائح التنفيذية وعدم جاهزيتها في حالة كثير من القوانين (الإطار القانوني المنظم للاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى برنامج الحوار الوطني الاقتصادي الثالث، تشرين ثاني، ٢٠٠٨) . وفي هذا السياق، قد يكون من المناسب استعراض قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني لسنة ١٩٩٨ بإيجاز، والذي جاء استجابة لتقليل عنصر المخاطرة الناجم عن عدم الاستقرار السياسي من جهة، وجذب استثمارات أجنبية ومحلية من جهة أخرى، فالقانون يقدم نوعين من الحوافز: حوافز مادية على شكل إعفاءات جمركية وضريبية، وحوافز إجرائية تشمل ضمان عدم التأميم والمصادرة إلا في حالات المصلحة العامة مع تعويض صاحب الملك، وحرية تحويل رأس المال المستثمر والأرباح المتحققة، وضمان آلية لحل النزاعات وعدم التمييز بين المستثمرين. وعند مقارنة قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني مع القوانين السائدة في الأردن ومصر وإسرائيل نجد أن القانون الفلسطيني يقدم حوافز أفضل مقارنة بتلك الدول في المجالات كافة، بما في ذلك مدة الحوافز الضريبية، والإعفاءات الجمركية، وضمانات الاستثمار، والقيود على تحويل الأموال والأرباح للخارج، ونسب الضريبة التي يحددها قانون الضريبة (ملحم، ٢٠١٠، ص ص.٢٧– ٢١) . إضافة إلى إصدار قانون تشجيع الاستثمار، عملت السلطة الفلسطينية على توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي تعطي المنتج الفلسطيني معاملة تفضيلية. وقد شملت هذه الاتفاقيات أطرافاً عدة منها بعض الدول العربية وأمريكيا وكندا والاتحاد الأوروبي واتحاد الآفتا وغيرها. ولعل أهم هذه الاتفاقيات هو قرار القمة العربية لسنة ٢٠٠٠، والذي نص على سماح الدول العربية بدخول المنتجات الفلسطينية إلى أسواقها دون قيود كمية ونوعية ودون جمارك (مكحول، ٢٠٠٧، ص. ٣٤) .

وعلى الرغم من الأخطار أنفة الذكر، فإن نتائج تحليل المحور الأول أظهرت بعض الجوانب الايجابية التي قد تحفز ممارسة الأعمال في فلسطين، فقد أظهرت النتائج أن علاقات العمل في بيئة الأعمال الفلسطينية تعد جيدة والسلم الاجتماعي كذلك، وأن نظام الحكم في فلسطين يعد ديمقراطياً يعتمد منهج الانتخابات للوصول إلى سدة الحكم والإدارة، وأن النظرة نحو الاستثمار الأجنبي تعد إيجابية، وعليه يتم توفير الحماية الكافية للاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية. هذه النتيجة تطابقت مع تقرير البنك الدولي، ٢٠١٠، الذي أظهر أن فلسطين تحتل المرتبة رقم ٤١ من أصل ١٨٣ دولة في حماية المستثمر الأجنبي، وتفصيلاً لهذا المؤشر، فقد حصلت فلسطين على درجة ٦/١٠ على مؤشر الافصاح والشفافية، ٥/١٠ على مؤشر مسؤولية مجلس الإدارة، ٧/١٠ على مؤشر قدرة المساهمين على مقاضاة الشركة وهيئتها الإدارية في حالة سوء الإدارة، مقارنة بمعدل ٦,٣/١٠، ٤,٨/١٠، ٣,٧/١٠ على التوالي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومعدل ٥,٩/١٠، ٥/١٠، ٦,٦/١٠ على التوالي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD (World Bank, Doing business Publication, 2010.) www.Doingbusiness.org.

◄ **المحور الثاني: الظروف الاقتصادية المحلية:**

أظهرت نتائج تحليل هذا المحور أن الظروف الاقتصادية المحلية تعد مواتية لممارسة الأعمال في فلسطين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور ٢,٠٢، والذي يُعد أعلى من فئة الوسط بقليل. وبالنظر إلى الفقرات الفرعية لهذا المحور، نجد أن بعضها يمتاز بالإيجابية، فقد أظهرت النتائج أن حصة الفرد من الدخل القومي متصاعدة نسبياً، وأن معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات الماضية كان معقولاً، وأن أفراد عينة البحث يتوقعون معدل نمو اقتصادي معقول خلال ثلاث السنوات القادمة. ولتأكيد هذه النتائج، أظهرت إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن نصيب الفرد الفلسطيني من الدخل القومي الإجمالي للأعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ بالأسعار الثابتة بلغ ١٩٧٦,٦ دولار، ٢٢٧١,٣ على التوالي. وأما في الضفة الغربية فقد بلغ ٢,٢٩٩,٤ دولار، ٢٦٩٠ على التوالي. كما أظهرت إحصاءات الجهاز أن التكوين الرأسمالي الإجمالي للأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٧ بلغ ١,١٢٢,٩، ١٣١٥,١ مليون دولار على التوالي. وأن الصادرات ارتفعت من ٧٠٠ مليون إلى ٧٧٠ مليون دولار على التوالي، وأن الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من ٤، ٥٥٤ إلى ٤٨٢١ مليون دولار في العامين ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٠، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة للأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٧) . كما قدر صندوق النقد الدولي أن النمو في الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية قد بلغ ٦,٨٪ نسبة ٢٠٠٩، بواقع ٨,٥٪ في الضفة الغربية و١٪ في غزة. كما انخفض معدل البطالة

في الضفة الغربية من ٢٠٪ إلى ١٨٪ في العام ٢٠٠٩. وبموجب السيناريو التفاؤلي، فإن صندوق النقد الدولي يتوقع نمواً في الناتج المحلي الحقيقي في حدود ٧٪ في سنة ٢٠١٠، وأن يرتفع تدريجياً إلى ١٠٪ بحول ٢٠١٣– ٢٠١٢. كما يتوقع أن تنخفض معدلات البطالة إلى ١٥٪ بحلول سنة ٢٠١٣ (IMF Report, April 13, 2010) . في الواقع، لقد أسهمت ثلاثة عوامل رئيسة في استمرار النمو في الضفة الغربية بأداء قوي. أولاً، تعزيز ثقة القطاع الخاص من خلال سجل السلطة الفلسطينية في البناء المؤسسي والإصلاحات، وبخاصة في مجالات الأمن والإدارة المالية العامة والحكم. ثانياً، إسناد هذه الإصلاحات بدعم سخي من المانحين للميزانية يعادل حوالي ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠٩. وثالثاً، تخفيف بعض القيود على الحركة والوصول، وبخاصة على حركة البضائع والناس بين المراكز الحضرية الرئيسة في الضفة الغربية (IMF Report, April 13, 2010).

وتشير نتائج تحليل المحور الثاني إلى أن هناك سهولة في توظيف مواطنين أجانب، بالإضافة إلى توافر عمالة محلية عالية المهارة في سوق العمل الفلسطيني. هذه النتائج تطابقت مع تقرير البنك الدولي حول ممارسة الأعمال في دول العالم، حيث بلغ مؤشر الصعوبة في توظيف العاملين في الأراضي الفلسطينية ٢٠/١٠٠ مقارنة بـ ٣٠/١٠٠، ٢٢,٦/١٠٠ في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون والتنمية على التوالي (World Bank Publication. Doing business, 2010. www.doingbusiness.org).

وعلى الرغم من وفرة العمالة عالية المهارة في السوق المحلي، فإن النتائج أظهرت أن تكلفة العمل تعد عالية في الأراضي الفلسطينية، وهذا ناتج عن ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي مما يعني هيكلية تكلفة أعلى من دول أخرى تنتج بضائع تعتمد على العمالة المكثفة، حيث يصل معدل أجر العامل المنتج في فلسطين ضعفي أجر العامل في الأردن وثلاثة أضعاف العامل المصري (World Bank, WB & G Investment climate, 2007).

كما تظهر النتائج أنه بالرغم من سهولة إمكانية الشركات الوصول إلى سوق رأس المالي المحلي، فإن كلف التمويل في الأراضي الفلسطينية تعد مرتفعة، الأمر الذي قد يعد معوقاً للاستثمار. في الحقيقة، إن الحصول على التمويل والوصول إلى أسواق رأس المال لا تعد معضلة كبيرة بالنسبة لشركات الأعمال، فالجهاز المصرفي الفلسطيني يعد جهازاً متطوراً ويمتاز بالسيولة العالية – ٥٠٣٥ مليون دولار في العام ٢٠٠٦، ٥٨٤٧ في العام ٢٠٠٧، ٦٢٩٥ في العام ٢٠٠٨ – ويقدم عدداً من المنتجات التمويلية كالودائع وتمويل التجارة والرهن وغيرها (منشورات سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠٩) ، ولكن المشكلة تكمن في كلف التمويل المرتفعة والناتجة عن الضمانات العالية –قد تصل إلى ١٥٨/١٠٠ من قيمة الائتمان– (World Bank\ PCBS WBG enterprise survey, 2006) والتي يطلبها

الجهاز المصرفي نتيجة ارتفاع المخاطر. وفي الغالب يطالب الجهاز المصرفي لقاء تمويلاته ضمانات عقارية وممتلكات، بشرط أن تكون واقعة في مناطق (B) أو (A) ، والتي تقع تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة، ولا تقبل البنوك ممتلكات كضمانات في حال كانت واقعة في مناطق (C) والتي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية مما يعوق الحصول على التمويل اللازم. هذا بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، فقد أظهر مسح البنك الدولي للعام ٢٠٠٦، أن ٧٪ من الشركات أكدت أن أسعار الفائدة السائدة لا تعد مريحة بالنسبة لهم (World Bank report, 2006) . وفي دراسة أعدها المجلس الفلسطيني للتنمية والاعمار (بكدار) ، فقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على القروض بالشيكل في فلسطين ثلاثة أضعاف ما هي عليه في إسرائيل، فقد بلغ متوسط الفائدة على القروض بهذه العملة في الأراضي الفلسطينية ١٢،٧٨٪ في العام ٢٠٠٧ مقابل ٤،٠٥٪ فقط في إسرائيل. وبالنسبة للدينار الأردني، فقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على القروض ٩،١٥٪ في فلسطين مقابل ٨,٦٨٪ في الأردن. أما بالنسبة للدولار، فقد أظهرت الدراسة أن متوسط أسعار الفائدة على الإيداع بالعملة الأمريكية قد بلغ في أمريكيا ٥,٢٧٪، في حين ٢،٣٨٪ فقد في الأراضي الفلسطينية (المجلس الفلسطيني للتنمية والاعمار، ٢٠٠٨) .

وأكدت هذه النتائج دراسة (swell, 2001) التي اعتبرت أن ارتفاع أسعار الفائدة (٦٦٪ من المستجوبين) وصعوبة توفير الضمانات (٥٥٪ من المستجوبين) من أكبر معوقات التمويل في فلسطين. كل ذلك أدى إلى تدني نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع وتركز الخدمات المصرفية في الائتمان قصير ومتوسط الأجل وإهمال القطاعات الإنتاجية، وتوجيه التسهيلات للقطاعات التجارية. ولم ينجح هذا الجهاز لغاية الآن في توفير فرص تمويلية طويلة الأجل للأنشطة الاستثمارية الإنتاجية القائمة والجديدة، وفي الغالب، فإن معظم القروض الممنوحة هي قصيرة الأجل، والقروض قصيرة الأجل هي في معظمها ليست قروضاً تنموية، وذلك لأن الإقراض التنموي غالبا ما يحتاج إلى تمويل طويل ومتوسط الأجل (الجعفري، ٢٠٠٣، ص.٧٢) . وبالنظر إلى نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع في الأراضي الفلسطينية نجدها ٣٨٪ في العام ٢٠٠٧، ٣٣٪ في العام ٢٠٠٨، ٣٤٪ في العام ٢٠٠٩ (اُحتسبت النسب بوساطة الباحث، بناء على إحصاءات سلطة النقد الفلسطينية للعام ٢٠٠٩) ، في حين بلغت ١٠٥٪ في الدول الغربية، و٨٥٪ في مصر، و٨٦٪ في الأردن (Valdivieso etl, 2001) ، الأمر الذي يشير إلى تدني مساهمة البنوك في تمويل التنمية في المناطق الفلسطينية. وبالنظر إلى نوع الائتمانات الممنوحة، نجد أن القروض بقيت صاحبة النصيب الأكبر من التسهيلات وبنسبة ٧١٪ من إجمالي التسهيلات، وحافظ الجاري مدين على المرتبة الثانية مشكلاً ما نسبته ٣٩٪، في حين بلغت نسبة مساهمة كل

من التمويل التأجيري والسحوبات المصرفية والكمبيالات المخصومة حوالي ٠,٠٠٣٪، ٠,٠٠٢٪ على التوالي (اُحتسبت النسب بوساطة الباحث، بناء على إحصاءات سلطة النقد الفلسطينية للعام ٢٠٠٩) الأمر الذي يؤكد أن هذين النوعين من التمويل في طور الظهور والنمو (زعيتر، ٢٠٠٧، ص. ١٢٦) ، وأن الأدوات الاستثمارية المتاحة أمام المستثمرين محددة ومحصورة بأداة واحدة هي الأسهم، الأمر الذي يحد من خيارات المستثمرين، ومن القدرات التمويلية للشركات.

أما النظام الضريبي، فقد اعتبرته العينة الكلية للدراسة متطوراً ومحفزاً على الاستثمار، فقد خُفضت نسبة الضريبة على الشركات من ٣٧,٥٪ إلى ١٥٪، وقد يعد هذا التخفيض حافزاً أمام الشركات المحلية والأجنبية على السواء للاستثمار في فلسطين، ولكن يجب الانتباه إلى ضمان عدم حدوث ازدواج ضريبي بين فلسطين والبلدان الأخرى (بلد المستثمر) في ظل غياب اتفاقيات ضرائبية ثنائية، لأن بعض التشريعات الضرائبية تفرض الضريبية على أساس الجنسية. ويذكر أن فلسطين وقعت اتفاقية منع ازدواج ضريبي مع مصر عام ١٩٩٧ (ملحم، ٢٠١٠، ص. ٦٣) . إضافة إلى ضريبة الدخل هناك ضرائب تفرض على السلع والخدمات أهمها: ضريبة القيمة المضافة وتبلغ نسبتها ١٤,٥٪ وتفرض على المبيعات السنوية للمؤسسات التجارية، ضريبة الشراء وتدفع على أسعار الجملة للبضائع الاستهلاكية وبعض المواد الخام والبضائع المنتجة وتتراوح نسبتها بين ٩٥٪– ٥. وتجدر الإشارة إلى أن قانون الاستثمار الفلسطيني قدم إعفاءات ضريبية عامة، وأخرى خاصة لبعض المشاريع بهدف تشجيع الاستثمار (انظر قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، ١٩٩٨) .

وعلى الرغم من هذه الاتجاهات الإيجابية نحو النظام الضريبي، فإن عينة الدراسة لم تعتبر النظام الجمركي الفلسطيني متطوراً ومحفزاً على الاستثمار بالرغم من أن قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني لم يقدم إعفاءات ضريبة فقط، بل منح أيضاً إعفاءات جمركية عامة وخاصة سخية (انظر قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، رقم (١١) ، ١٩٩٨) ، إلا أن هذه الإعفاءات قد لا يُستفاد منها لأن اتفاق باريس الاقتصادي اعتبر الأراضي الفلسطينية وإسرائيل وحدة تجارية وجمركية واحدة (مفروض من جانب واحد) ، وعليه فإن النظام الجمركي الإسرائيلي والتعرفة الجمركية الإسرائيلية هي السائدة في الأراضي الفلسطينية عدا عن السلع الواردة في قوائم A1، A2، B والتي تستطيع السلطة الفلسطينية وضع تعرفة جمركية ومعايير فلسطينية بخصوصها. هذا بلا شك، قد يعوق الاستيراد من الخارج كون النظام الجمركي الإسرائيلي يعد غاية في التعقيد ويطفو عليه الطابع الحمائي (النقيب، ٢٠٠٣، ص ص.٣٤ – ١٨) . وتجدر الإشارة إلى أن السلطة الفلسطينية، وبهدف تطوير النظام

الإداري الجمركي، أطلقت في العام ٢٠٠٩ النسخة الفلسطينية لنظام الجمارك الفلسطيني «الاسيكودا العالمي»، القائم على استخدام الشبكة العنكبوتية، وبذلك تُعد فلسطين واحدة من أول عشر دول في العالم بدأت بتطبيق النظام من أصل ٩٠ دولة تستخدم هذا النظام لإدارة الجمارك، مما يتيح للسلطة الفلسطينية إدارة المعابر وجباية الرسوم الجمركية مباشرة دون وساطة إسرائيلية، إلى جانب محاربة الغش والتهريب وأشكال التزوير كافة (مجلة رجل الأعمال الفلسطيني، ٢٠٠٩، ص ص ٢١ – ١٩).

وبالنسبة لموارد البنية التحتية وبخاصة قطاعي الطاقة والنقل والمواصلات، فقد أظهرت النتائج وجود ضعف في هذين القطاعين، إلا أن أفراد العينة اعتبروا قطاع الاتصالات متطوراً ويلبي احتياجات المستثمر المحلي والأجنبي. هذه النتيجة تطابقت مع تقرير البنك الدولي للعام ٢٠٠٧ الذي أشار إلى أن ٩٪ من المنشآت الفلسطينية و٧٪ منها اعتبروا قطاعي النقل والمواصلات والطاقة على التوالي معوقين للاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

في الواقع، إن الضعف في هذين القطاعين ناتج عن تحكم إسرائيل بهما، فإسرائيل لا تسمح بشق أو صيانة أي طريق يقع في المنطقة (C)، وتقوم بشق الطرق الالتفافية الخاصة بالمستوطنين وتمنع الفلسطينيين من سلوكها، كما تقوم إسرائيل بتزويد الأراضي الفلسطينية بالجزء الأعظم من الطاقة الكهربائية وبكميات محدودة لا تفي بالاحتياجات الشخصية واحتياجات المنشآت. تشير الإحصاءات إلى أن معدل انقطاع التيار الكهربائي في الضفة الغربية يصل إلى مرتين في الشهر وأربع مرات في قطاع غزة، كما تظهر الإحصاءات أن ٥٪ من احتياجات الضفة الغربية من الطاقة الكهربائية و٢٠٪ في قطاع غزة منتجة محلياً، والباقي يتم الحصول عليه من إسرائيل والأردن ومصر (World Bank Enterprise Data Survey, 2007).

وفيما يتعلق بقطاع الاتصالات، فقد أكد تقرير البنك الدولي أن خدمات الاتصالات متوافرة وعلى نطاق واسع، وأن الغالبية العظمى من الشركات المبحوثة لديها خدمات اتصال بأشكالها كافة. تشير الإحصاءات إلى أن عدد الهواتف المحمولة وصل إلى ما يقارب مليون ونصف المليون مشترك ما يعني أن ٨٨٪ من الأسر الفلسطينية تمتلك هواتف نقالة، في حين تمتلك ٦٥٪ من الأسر الفلسطينية الهواتف الثابتة (مجلة رجل الأعمال الفلسطيني، ٢٠٠٩، ص. ٧٢)، و١٦٪ من الأسر تتصل بالإنترنت. وتُعد فلسطين من الدول المتوسطة من حيث التقدم التكنولوجي والتطور في شبكة الهواتف الثابتة والخلوية، ويأتي ترتيبها في المرتبة العاشرة من بين الدول العربية في انتشار الهواتف الثابتة والخلوية لكل مائة منزل (مكحول، ٢٠٠٨).

بالإضافة إلى ضعف قطاعي الطاقة والنقل والمواصلات، أظهرت النتائج عدم وفرة الأراضي لإنشاء المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى غياب نظام وآليات فعالة لإدارة وتسجيل الأراضي، وهذا يعد معوقاً كبيراً يواجه الشركات عند توسعة أعمالها في مناطق مختلفة. في الواقع، هناك سهولة في إقامة المشاريع على الأراضي المصنفة (A و B) والمدارة من قبل السلطة الفلسطينية (تشكلان ٤٢٪ من مساحة الضفة الغربية) ، وهذه الأراضي في الغالب يكون ثمنها مرتفعا نظراً لشحها، ولكن عند إقامة مشروع استثماري في الأراضي المصنفة (C) (تشكل ٥٨٪ من أراضي الضفة الغربية) فهي بحاجة إلى موافقة السلطات الإسرائيلية، والتي في الغالب لا تمنحها بسهولة. كما أن عدم كفاءة نظام تسجيل الأراضي يعد معوقاً للاستثمار، فغالبية الأراضي في فلسطين تبقى غير مسجلة – فقط ٣٠٪ من الأراضي مُسحت وسُجلت– وتخضع إلى قوانين عدة ومتداخلة تعود إلى الخلافة العثمانية (مؤتمر برنامج الحوار الوطني الاقتصادي الثالث، تشرين ثاني، ٢٠٠٨، ص ص. ١٤٥ – ١٧٧) .

في الحقيقة، إن مشكلة مسح الأراضي وإدارتها يمكن معالجتها جزئياً ومرحلياً من خلال إقامة مناطق ومدن صناعية داخل حدود البلديات ومناطق حدودية مع إسرائيل، إلا أن تجربة منطقة غزة الصناعية –والتي جُهِّزت بالكامل واستطاعت استقطاب عدد كبير من المستثمرين– لم تنجح بسبب الاغلاقات وإعاقة التنقل الذي أدى إلى إغلاق المنشآت في هذه المنطقة (أبو كرش، ٢٠٠٦) .

وأخيراً، أظهرت نتائج تحليل المحور الثاني، أن معدلات التضخم في فلسطين مرتفعة وتتصاعد. تشير الإحصاءات إلى أن الأسعار في فلسطين وصلت إلى أعلى مستوى لها في العام ٢٠٠٨ في شهري أيلول (١٢٤،١٩) ، وتشرين الثاني (١٢٤،١٢) وبلغ متوسط الرقم القياسي العام، وأسعار المستهلك في العام حوالي ١٢١,٠١ بنسبة تغيير عن شهر كانون الأول ٢٠٠٧ مقدارها ٥،٧. كما واصل مؤشر الأسعار ارتفاعه حتى وصل إلى ١٢٦,٢٪ في شهر تموز من العام ٢٠٠٩ وإلى ١٢٧,٩ في حزيران من العام ٢٠١٠. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير غلاء المعيشة في الأراضي الفلسطينية، ٢٠١٠– ٢٠٠٧، سنة الأساس ٢٠٠٤=١٠٠) . في الواقع، هناك أسباب كثيرة لارتفاع الأسعار في فلسطين، منها ما يتعلق بالاحتلال الإسرائيلي وبالاتفاقيات المبرمة معه، وبعضها يتعلق بالأنماط التسويقية والإنتاجية المتبعة في المنشآت، وأسباب تتعلق بما يحصل من تغييرات في الأسواق العالمية (جرار، ٢٠٠٩، ص. ٦٥) . كما أن مداخيل العاملين في إسرائيل – ٤٩٨ مليون دولار، ٥١١، ٦٤٧ مليون دولار في الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ على التوالي– ، والمساعدات السخية من المجتمع الدولي، والتي ازدادت بشكل كبير في

ثلاث السنوات الماضية – ١٠٩٣، ١٠٤٤، ١٩٦٧ مليون دولار في الأعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ على التوالي – أدت في المدى القصير إلى زيادة حجم الطلب العام في الاقتصاد الفلسطيني، وأما على المدى البعيد فإن لدخل العاملين من إسرائيل والمساعدات الدولية نتائج قد تكون سلبية تشبه ما يعرف في أدبيات الاقتصاد بنتائج المرض الهولندي (Gorden and Noary, 1982) ، والتي تؤدي إلى أحداث تشويه في هيكل الأسعار وتقليص حجم القطاعات الإنتاجية.

وبما أن الزيادة في حجم الطلب العام لا يوازيه زيادة في الإنتاج المحلي، فإنها ستقود إلى زيادة حجم استيراد السلع المتداولة دولياً Traded goods، وإلى رفع أسعار السلع غير المتداولة دولياً non trades goods، وهذا يقود إلى تشويه في هيكل الأسعار لصالح أسعار السلع غير المتداولة دولياً، مما يؤدي إلى انكماش في الإنتاج المحلي للسلع المتداولة دولياً (السلع الزراعية والصناعية) ، وتوسع في إنتاج السلع غير المتداولة دولياً (الإنشاءات، والمواصلات، والخدمات بشكل عام) (Unctad, 1996) . هذا في الواقع، سيعمل على زيادة أسعار التصدير الفلسطيني بالنسبة لأسعار الاستيراد، أو زيادة أسعار السلع غير المتداولة دولياً بالنسبة لأسعار السلع المتداولة، وفي كلا الحالتْين، فإن ذلك يعني ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي، والذي يقود بدوره إلى تقليص الطلب على سلع التصدير (يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه متوسط سعر السلع غير المتداولة دولياً مقسوماً على متوسط سعر السلع المتداولة دولياً) . (النقيب، ٢٠٠٣. ص ص.١٨ – ١٦) .

◄ **ثالثاً: تحليل المحور الثالث، العلاقات الاقتصادية الخارجية:**

تشير نتائج تحليل هذا المحور إلى أن العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الخارجية تعد إيجابية إلى حد ما حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لهذا المحور ٢,٠٩ والذي يُعد أعلى بقليل من فئة الوسط (٢) . فقد أظهرت النتائج عدم وجود قيود جمركية مفرطة على الواردات من الخارج على الأقل من الجانب الفلسطيني، فاتفاق باريس الاقتصادي لم يتح للجانب الفلسطيني وضع تعرفات جمركية تختلف عن تلك الإسرائيلية إلا في حالة المنتجات الواردة في قوائم A1،A2،B وهي سلع محدودة يتم استيرادها من دول عربية وإسلامية وبالتحديد الأردن ومصر (انظر اتفاق باريس الاقتصادي، ١٩٩٥) ، كما أظهرت النتائج عدم وجود قيود حصصية على الواردات من الخارج على الرغم من أن اتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمتها السلطة الفلسطينية مع الدول الأخرى (الشراكة الأوروبية، اتحاد الآفتا مثلاً) أتاح لها حماية بعض المنتجات وبخاصة الناشئة منها من خلال نظام الحصص، إلا أنه على الأرض لا تمارس السلطة الفلسطينية هذا الإجراء إلا على نطاق ضيق

للغاية. وأظهرت النتائج كذلك عدم وجود تعقيد في مواصفات السلع المستوردة إلى السوق الفلسطيني، فصلاحية الجانب الفلسطيني في تحديد مواصفات السلع المستوردة تقتصر فقط على المنتجات الواردة في قوائم A1، A2، وأما باقي المنتجات فتخضع للمواصفات الإسرائيلية والتي تُعد عالية ومعقدة. وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية قد قامت بوضع مواصفات قياسية لحوالي ٨٠٠٠ صنف من المنتجات وذلك تمهيداً إلى ما بعد الاستقلال.

وفيما يتعلق بالتصدير إلى الخارج، فقد أظهرت النتائج عدم وجود أية قيود على الصادرات، بل إن الجانب الفلسطيني يشجع التصدير وأن الإعاقة تأتي على الأغلب من الجانب الإسرائيلي. وأظهرت النتائج عدم وجود أية قيود مفروضة على الاستثمار الأجنبي، بل أن السلطة الفلسطينية ومن خلال قانون تشجيع الاستثمار والقوانين ذات العلاقة قدمت إعفاءات وحوافز وامتيازات يعتبرها بعضهم أفضل من تلك المقدمة في دول المنطقة، وهذه النتيجة تطابقت مع تقرير البنك الدولي للعام ٢٠١٠ والذي وضع فلسطين في المرتبة ٤١ من بين ١٨٣ دولة من حيث حماية المستثمرين. كما أشارت النتائج إلى أن هناك حرية تامة بالنسبة للشركات المحلية الدخول في شراكات مع شركات أجنبية، بل إن السلطة الفلسطينية تحفِّز ذلك وتعمل على تشجيعه.

كما أظهرت نتائج تحليل بنود المحور الثالث أنه لا توجد قيود مفروضة على تحويلات الأموال من فلسطين إلى الخارج حيث نظم المشرّع الفلسطيني في قانون تشجيع الاستثمار القواعد المتعلقة بضمانات تحويل جميع الموارد المالية إلى خارج فلسطين، فقضت المادة رقم ١٠ من القانون أنه عملاً باقتصاديات السوق الحر تضمن السلطة الفلسطينية لجميع المستثمرين التحويل غير المقيد لجميع الموارد المالية إلى خارج فلسطين، وبعملة قابلة للتحويل يقبل بها المستثمر. (انظر قانون الاستثمار الفلسطيني، ١٩٩٨) . كما أكدت نتائج البحث أن ميزان المدفوعات الفلسطيني يعد متطوراً، فقد سجل الميزان الكلي خلال العام ٢٠٠٦ فائضاً بقيمة ٢٢,٣ مليون دولار، وفي العام ٢٠٠٧ حقق فائضاً قيمته ٩١,٣ مليون و٥٣٤ مليون دولار في العام ٢٠٠٨ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية ٢٠٠٨– ٢٠٠٠) مما يؤكد قوة تعامل الاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي. وأما الموقف المالي الدولي، فقد أظهرت النتائج أنه إيجابي، وما يؤكد ذلك هو تلقي الاقتصاد الفلسطيني لمليارات الدولارات منذ تأسيس السلطة الفلسطينية ولغاية الآن على شكل منح ومساعدات استثمرت في مشاريع تطويرية لصالح المجتمع، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المساعدات والمنح قد عُززت في السنوات الأربع الأخيرة – ٩٥١ مليون في العام

٢٠٠٥، ١٠٩٣ في العام ٢٠٠٦، ١٠٤٤ في العام ٢٠٠٧، ١٩٦٧ مليون دولار في العام ٢٠٠٨- (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، ٢٠٠٨- ٢٠٠٠) نظراً لحالة الهدوء السائدة في المنطقة، وكذلك بسبب الشفافية والكفاءة التي يدار بها الاقتصاد الفلسطيني، والتي ظهرت نتائجها على شكل تنفيذ مشاريع على الأرض، إضافة إلى برامج الإصلاح الإداري والمالي التي بدأت بها السلطة الفلسطينية وما زالت مستمرة.

كما أظهرت نتائج تحليل المحور أنه لا يوجد رقابة على الأسعار في فلسطين، وهذا مردّه إلى السلطة الفلسطينية تبنت منهج الاقتصاد الحر منذ النشأة، وأن قوى السوق والعرض هي التي تحدد مستويات الأسعار في فلسطين باستثناء بعض الحالات السلعية المحدودة كالخبز والطحين والبترول والغاز والمياه وغيرها.

وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية في هذا المحور، فإن هناك نتائج سلبية قد تعوق الاستثمار في فلسطين. فقد أظهرت النتائج أن هناك تعقيدا في إجراءات ومتطلبات الاستيراد والتصدير وارتفاع في كلفها بالإضافة إلى القيود اللوجستية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية. هذه النتيجة أُكدت في تقرير ممارسة الأعمال الذي صدر عن البنك الدولي في العام ٢٠١٠، والذي يظهر فلسطين بالمرتبة رقم ٩٢ من بين ١٨٣ دولة من حيث صعوبة وتعقيدات التجارة عبر الحدود. كما أظهرت نتائج التقرير ذاته أن عدد الوثائق المطلوبة للتصدير يصل إلى ٦، بينما تصل إلى ٤,٣ في دول منظمة التعاون والتنمية، وأما عدد الأيام المستغرقة للتصدير فتصل في فلسطين ٢٥ يوما بينما هي ١٠,٥ يوم في دول منظمة التعاون والتنمية. وأما الوثائق اللازمة للاستيراد فيصل عددها إلى ٦ في فلسطين مقارنة بحوالي ٤,٩ وثيقة في دول منظمة التعاون والتنمية، وأما عدد الأيام المستغرقة للاستيراد فهي ٤٠ يوما في فلسطين، مقارنة بحوالي ١١ يوماً في دول منظمة التعاون والتنمية. كما أظهر التقرير أن كلف التصدير في الأراضي الفلسطينية للكونتينر الواحد يصل إلى ٨٣٥ دولارا، وهي تعد مرتفعة ولكن أقل من معدل كلف التصدير في منطقة الشرق الأوسط (١٠٣٤،٨ دولار) ودول منظمة التعاون والتنمية (١٠٨٩,٧ دولار) . وأما تكاليف الاستيراد فهي أيضاً مرتفعة فقد تصل إلى ١٢٢٥ دولارا للكونتينر الواحد مقارنة بحوالي ١٢٢١,٧ دولار في دول منطقة الشرق الأوسط، وحوالي ١١٤٥،٩ في دول منظمة التعاون والتنمية.

كما بينت نتائج البحث، أنه لا تتوافر حماية كافية للملكيات الفكرية (علامات تجارية، أسماء تجارية، وبراءات اختراع) في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على

فرص الاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أنه ما زال مطبقاً في الضفة الغربية قانون العلاقات التجارية الأردني رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢، وامتيازات الاختراعات والرسوم الأردني لسنة ١٩٥٣ (ملحم، ٢٠١٠، ص ص. ٥٩ – ٥٨) . ولعل توافر قانون متطور لحماية امتيازات الاختراعات والعلامات التجارية يشجع المستثمرين الأجانب خاصة على نقل التكنولوجيا الحديثة التي تمكِّن المشروع الاقتصادي من تصنيع منتجات في السوق الفلسطيني.

وبينت النتائج أن هناك قيوداً كبيرة على تحويل الأموال من الخارج إلى فلسطين، وهذا بلا شك جاء استجابة للمطالب الدولية بهدف تشديد الرقابة على الأموال الداخلة إلى المنطقة وخاصة فلسطين، الأمر الذي سيشكل معوقاً لنقل الأموال إلى فلسطين والاستثمار فيها، وبخاصة الاستثمارات صغيرة ومتوسطة الحجم التي يقوم بها فلسطينيو المهجر. فالتجارب تؤكد أن فلسطينيي المهجر يواجهون معوقات وقيوداً كبيرة عند نقل أموالهم إلى فلسطين بهدف الاستثمار، على الرغم من أنهم مواطنون محليون، ويحملون الهوية الفلسطينية.

- التساؤل الثاني: **ما هي العناصر التي تشكل أكثر خطورة على منظمات الأعمال في الأراضي الفلسطينية؟**

يبين الجدول (٣) خمسة عشر من هذه العناصر مرتبة من الأخطر إلى الأقل خطورة.

الجدول (٣)

مخاطر ممارسة الأعمال في فلسطين حسب الأخطر ثم الأقل خطورة

الرقم	العناصر	المتوسط الحسابي
١.	الأوضاع السياسية	١,١٢
٢.	القيود المفروضة على تحويل الأموال من الخارج	١,١٩
٣.	القيود اللوجستية على الصادرات	١,٢٤
٤.	التعقيد في إجراءات ومتطلبات التصدير	١,٣٠
٥.	كلف الاستيراد الإدارية (تأمين، نقل، شحن، رسوم وغيرها)	١,٣٣
٦.	كلف التصدير الإدارية + غياب نظام فعال لإدارة الأراضي	١,٣٤
٧.	الفساد والرشاوي والوساطة	١,٣٦
٨.	شح الأراضي اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية	١,٣٨
٩.	ضعف القضاء ونزاهته	١,٣٩

الرقم	العناصر	المتوسط الحسابي
١٠.	التعقيد في إجراءات ومتطلبات الاستيراد من الخارج	١,٤٠
١١.	عدم كفاية الضمانات الدستورية + صعوبة الاعتماد على البلد كشريك تجاري	١,٤١
١٢.	عدم تكاملية القوانين والتشريعات وضعفها	١,٤٣
١٣.	ضعف موارد الطاقة	١,٤٤
١٤.	عدم كفاية وفعالية الإدارة العامة الفلسطينية	١,٤٥
١٥.	عدم استقرار العملات المتداولة في الأراضي الفلسطينية	١,٤٦

هذه النتيجة تقاربت إلى حد كبير مع بعض الدراسات السابقة، وكان تقاربها أكثر مع تقرير البنك الدولي للعام ٢٠٠١، ومع المسح الذي أجراه مركز تطوير القطاع الخاص في العام ٢٠٠١، وكذلك مع مكحول ٢٠٠٢، ٢٠٠٧.

- التساؤل الثالث: **هل تختلف اتجاهات رجال الأعمال وكبار الموظفين الحكوميين نحو الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال في فلسطين؟**

الجدول (٤)

اختبار t لقياس الفرو قات في اتجاهات رجال الأعمال وكبار الموظفين الحكوميين نحو الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال في فلسطين

المجال	فئة المبحوث	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
مجال البيئة السياسية– الاقتصادية الكلية	رجل أعمال	١٢٠	١,٦٠	٠,٢٨	– ٦,١٠	١٦٨	٠,٠٠٠
	موظف حكومي	٥٠	١,٩٧	٠,٥١			
مجال الظروف الاقتصادية المحلية	رجل أعمال	١٢٠	١,٩٨	٠,٢٦	– ٢,٩٧	١٦٨	٠,٠٠٣
	موظف حكومي	٥٠	٢,١٣	٠,٣٧			
مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية	رجل أعمال	١٢٠	٢,١٠	٠,١٨	٠,٤٢	١٦٨	٠,٦٧٥
	موظف حكومي	٥٠	٢,٠٨	٠,٤٠			
المجال الكلي	رجل أعمال	١٢٠	١,٨٩	٠,٢٠	– ٣,٧٤	١٦٨	٠,٠٠٠
	موظف حكومي	٥٠	٢,٠٦	٠,٣٨			

بالإشارة إلى اختبار t تبين أن قيمة sig أقل من ٠,٠٥، وهي بذلك دالة إحصائياً، الأمر الذي يؤكد أن هناك اختلافاً في اتجاهات رجال الأعمال وكبار الموظفين الحكوميين نحو الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال في فلسطين، وأن هذا الاختلاف يظهر لصالح فئة كبار الموظفين الحكوميين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لعينة كبار الموظفين (٢,٠٦) وهي أكبر من المتوسط الحسابي لعينة رجال الأعمال (١,٨٩) ، أي أن اتجاهات كبار الموظفين الحكوميين تعد أكثر إيجابية نحو بيئة الأعمال في فلسطين من رجال الأعمال، وهذا مرده أن كبار الموظفين الحكوميين هم جزء حيوي ورئيس في المنظومة التي تبلور السياسات والاستراتيجيات الخاصة ببيئة الأعمال، وهم أيضاً يعملون على مراقبة تنفيذ هذه السياسات، فعلى الأرجح ستكون اتجاهاتهم أكثر إيجابية. وعلى الرغم من ذلك، يجب أن لا نغفل اتجاهات رجال الأعمال والتي كانت أقل إيجابية من اتجاهات كبار الموظفين الحكوميين، فهؤلاء، أي رجال الأعمال، هم الذين يمارسون الأعمال على الأرض، وقد يكونون الأقدر على تشخيص الواقع من منطلق الخبرة العملية على الأرض.

- التساؤل الرابع: **هل هناك اختلاف في اتجاهات رجال الأعمال نحو الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال في فلسطين تبعاً لمتغير قطاع الأعمال؟**

الجدول (٥)

تحليل التباين الأحادي one- way anova لقياس الفرو قات في اتجاهات رجال الأعمال نحو الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال في فلسطين تبعا لمتغير قطاع الأعمال.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	اختبار F	مستوى الدلالة
مجال البيئة السياسية– الاقتصادية الكلية	بين المجموعات	٠,١٦	٢	٠,٠٨	١,٠٧	٠,٣٤٨
	خارج المجموعات	٩,٠٢	١١٧	٠,٠٨		
	المجموع	٩,١٨	١١٩			
مجال الظروف الاقتصادية المحلية	بين المجموعات	٠,٣٠	٢	٠,١٥	٢,٢٣	٠,١١٢
	خارج المجموعات	٧,٨٨	١١٧	٠,٠٧		
	المجموع	٨,١٨	١١٩			
مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية	بين المجموعات	٠,١٣	٢	٠,٠٧	٢,٠١	٠,١٣٩
	خارج المجموعات	٣,٨٧	١١٧	٠,٠٣		
	المجموع	٤,٠١	١١٩			

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	اختبار F	مستوى الدلالة
المجال الكلي	بين المجموعات	٠,١٨	٢	٠,٠٩	٢,٢٨	٠,١٠٧
	خارج المجموعات	٤,٥٤	١١٧	٠,٠٤		
	المجموع	٤,٧٢	١١٩			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي، تبين أن قيمة sig أكبر من ٠,٠٥ وهي بذلك ليست دالة إحصائياً، الأمر الذي يؤكد أنه لا يوجد اختلاف في اتجاهات رجال الأعمال نحو الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال في فلسطين تبعاً لمتغير قطاع الأعمال، مما يؤكد أن القطاعات الاقتصادية كافة سواء كانت صناعة أم تجارة وخدمات أم زراعة– تواجه الأخطار نفسها. هذه النتيجة قد تكون معقولة كون أن التعقيدات والقيود في بيئة الأعمال في فلسطين لا تميز بين قطاع استثماري وآخر، وبين منشأة وأخرى، كما أن القوانين السارية، وبخاصة قانون الاستثمار الفلسطيني لم يقدم امتيازات مختلفة باختلاف القطاع الاستثماري وأن القطاعات كافة تستفيد من الامتيازات بالمستوى نفسه. وقد تمنح امتيازات استثنائية بقرار من مجلس الوزراء لبعض المشاريع أو المناطق المهددة بالاستيطان (المادة ٢٩ من قانون الاستثمار الفلسطيني، ١٩٩٨) ، أو المشاريع المعدة للتصدير التي قد تمنح إعفاءات استثنائية قد تصل إلى ثلاث سنوات (المادة ٣١ من القانون) .

- التساؤل الخامس: **هل تختلف اتجاهات رجال الأعمال نحو الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال في فلسطين تبعاً لمتغير سنوات العمل في السوق؟**

الجدول (٦)

اختبار- t لقياس الفرو قات في اتجاهات رجال الأعمال نحو الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال في فلسطين تبعا لمتغير سنوات العمل في السوق.

المجال	سنوات العمل في السوق	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
مجال البيئة السياسية– الاقتصادية الكلية	من ٥– ١٠ سنوات	١٦	١,٥٢	٠,١٨	١,١٦ –	١١٧	٠,٢٥٠
	اكثر من ١٠ سنوات	١٠٣	١,٦١	٠,٢٩			
مجال الظروف الاقتصادية المحلية	من ٥– ١٠ سنوات	١٦	٢,٠٣	٠,٢٤	٠,٧٨	١١٧	٠,٤٣٥
	اكثر من ١٠ سنوات	١٠٣	١,٩٧	٠,٢٧			

المجال	سنوات العمل في السوق	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية	من ٥- ١٠ سنوات	١٦	٢,١١	٠,١٢	٠,٣١	١١٧	٠,٧٥٨
	اكثر من ١٠ سنوات	١٠٣	٢,٠٩	٠,١٩			
المجال الكلي	من ٥- ١٠ سنوات	١٦	١,٨٩	٠,١٣	- ٠,١٠	١١٧	٠,٩٢٢
	اكثر من ١٠ سنوات	١٠٣	١,٨٩	٠,٢١			

بالإشارة إلى اختبار t تبين أن قيمة sig أكبر من ٠,٠٥، وهي بذلك ليست دالة إحصائياً الأمر الذي يؤكد أنه لا توجد اختلافات في اتجاهات رجال الأعمال نحو الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال تبعاً لمتغير سنوات العمل في السوق، فالشركات كافة بصرف النظر عن عمرها في السوق تواجه الأخطار نفسها، فالقيود -وخاصة الإسرائيلية- على مؤسسات الأعمال الفلسطينية لا تفرّق بين القديم منها وحديث النشأة.

- التساؤل السادس: **هل تختلف اتجاهات رجال الأعمال الذين دخلوا في شراكات أعمال مع منظمات أعمال أجنبية نحو مخاطر الأعمال في فلسطين عن أولئك الذين لم يدخلوا في شراكات؟**

الجدول (٧)

اختبار t لقياس الاختلاف في اتجاهات رجال الأعمال الذين دخلوا في شراكات أعمال مع منظمات أعمال أجنبية نحو مخاطر الأعمال في فلسطين عن أولئك الذين لم يدخلوا في شراكات أعمال.

المجال	دخول الشراكة مع شركات اجنبية	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
مجال البيئة السياسية- الاقتصادية الكلية	نعم	٦٨	١,٦٤	٠,٣١	٢,٢٠	١١٨	٠,٠٣٠
	لا	٥٢	١,٥٣	٠,٢١			
مجال الظروف الاقتصادية المحلية	نعم	٦٨	٢,٠١	٠,٢٧	١,٦٠	١١٨	٠,١١٢
	لا	٥٢	١,٩٤	٠,٢٥			
مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية	نعم	٦٨	٢,١٣	٠,١٦	٢,٣٤	١١٨	٠,٠٢١
	لا	٥٢	٢,٠٥	٠,٢٠			
المجال الكلي	نعم	٦٨	١,٩٣	٠,٢١	٢,٤٦	١١٨	٠,٠١٥
	لا	٥٢	١,٨٤	٠,١٧			

أظهرت نتائج اختبار t أن قيمة sig أقل من ٠,٠٥ مما يشير إلى أن هناك فروقات في اتجاهات رجال الأعمال الذين دخلوا في شراكات أعمال مع منظمات أجنبية نحو مخاطر الأعمال عن أولئك الذين لم يدخلوا في شراكات، لصالح رجال الأعمال الذين دخلوا في شراكات أعمال (١,٩٣) الأمر الذي يؤكد أن رجال الأعمال الذين دخلوا في شراكات أعمال مع شركات أجنبية كانت اتجاهاتهم أكثر إيجابية نحو بيئة الأعمال الفلسطينية من أولئك الذين لم يدخلوا في شراكات أعمال (١,٨٤) . وقد يكون ذلك ناتجاً عن اهتمام الأطراف كافة أو بعضها (السلطة الفلسطينية، إسرائيل، بلد المستثمر الأجنبي) بهذه الشراكات، ومنحها بعض الامتيازات أو التسهيلات الإدارية أو اللوجستية لأسباب قد تكون سياسية أو اقتصادية أو غيرها.

النتائج والتوصيات:

◄ أولاً: النتائج الرئيسة:

♦ تشير نتائج تحليل العينة الكلية للبحث أن الأراضي الفلسطينية تعد بيئة خطرة لممارسة الأعمال، وأن منظمات الأعمال قد تواجه مخاطر عند ممارستها أعمالا في الأراضي الفلسطينية، وعند تحليل عينتي البحث بشكل منفصل نجد أن رجال الأعمال الفلسطينين أكدوا أن بيئة الأعمال الفلسطينية يشوبها بعض المخاطر، وعلى العكس من ذلك أكدت عينة كبار الموظفين الحكوميين أن بيئة الأعمال الفلسطينية تعد صحية لممارسة الأعمال رغم وجود بعض عناصر المخاطرة فيها. وعلى الرغم من أن نتائج تحليل العينة الكلية للبحث تظهر وجود أخطار عند ممارسة الأعمال في فلسطين، فإن مؤشر المتوسط الحسابي (١,٩٤) يعد قريباً جداً من فئة الوسط (٢) الأمر الذي يظهر أن بيئة الأعمال الفلسطينية لا تمتاز بمخاطر عالية جداً، وأن هناك تحسناً قد طرأ على بيئة الأعمال في فلسطين، وهذا بلا شك ناتج عن حالة الهدوء والاستقرار السياسي النسبي التي تشهدها الضفة الغربية بالإضافة إلى الاصلاحات الاقتصادية والإدارية والمالية التي شرعت بها السلطة الفلسطينية، وما زالت مستمرة، وأنها قد بدأت بإعطاء بعض الثمار وستستمر في حال تحسن الأوضاع السياسية، بالإضافة إلى تعزيز الإصلاحات بجوانبها كافة.

♦ أظهرت نتائج تحليل محاور الدراسة الثلاثة اختلافاً في مستويات المخاطرة، فقد ظهر المتوسط الحسابي للمحور الأول –محور البيئة السياسية والاقتصادية الكلية– أقل من فئة الوسط (١,٧١) مما يؤكد أن البيئة السياسة والاقتصادية الكلية الفلسطينية تعد خطرة لممارسة الأعمال. وأما المحور الثاني – محور الظروف الاقتصادية المحلية – فقد ظهرت نتائج تحليله بالإيجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور ٢,٠٢ الأمر الذي يؤكد أن البيئة السياسية المحلية تعد صحية ومشجعة لممارسة الأعمال في الأراضي الفلسطينية،

كما تبين أن العلاقات الاقتصادية الخارجية الفلسطينية –المحور الثالث– تعد إيجابية مما يشجع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور ٢,٠٩ أي أكبر من فئة الوسط بقليل.

♦ أظهرت نتائج البحث أن أكثر العناصر خطورة في بيئة الأعمال الفلسطينية جاءت حسب الترتيب الآتي: الأوضاع السياسية، والقيود على تحويل الأموال من الخارج، والتعقيد في إجراءات ومتطلبات التصدير، وكلف الاستيراد والتصدير، والفساد والوساطة والبيروقراطية، شح الأراضي اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية وضعف ادارتها، وضعف النظام القضائي، والتعقيد في إجراءات ومتطلبات الاستيراد، وعدم كفاية الضمانات الدستورية، وصعوبة الاعتماد على البلد كشريك تجاري، وعدم تكاملية القوانين والتشريعات وضعفها، وضعف موارد البنية التحتية وخاصة الطاقة، وعدم استقرار العملات المتداولة في الأراضي الفلسطينية.

♦ بينت النتائج وجود اختلافات في اتجاهات رجال الأعمال وكبار الموظفين الحكوميين نحو الأخطار التي قد تواجهها منظمات الأعمال في فلسطين، وظهر أن الاختلافات كانت لصالح كبار الموظفين الحكوميين، أي أن اتجاهات كبار الموظفين الحكوميين كانت أكثر إيجابية نحو بيئة الأعمال في فلسطين.

♦ أظهرت النتائج عدم وجود اختلافات في اتجاهات رجال الأعمال الفلسطينيين نحو مخاطر الأعمال في فلسطين تبعاً للمتغيرات: قطاع الأعمال وسنوات العمل في السوق. أي أن منشآت الأعمال كافة، بصرف النظر عن القطاع الذي تعمل به، وعمرها في السوق، تواجه الأخطار نفسها.

♦ أشارت نتائج البحث إلى وجود اختلافات في اتجاهات رجال الأعمال الذين دخلوا في شراكات أعمال مع شركات أجنبية نحو مخاطر الأعمال عن أولئك الذين لم يدخلوا في شراكات أعمال، لصالح الأولى، الأمر الذي يؤكد أن رجال الأعمال الذين دخلوا في شراكات أعمال مع منظمات أجنبية، كانت اتجاهاتهم أكثر إيجابية نحو بيئة الأعمال الفلسطينية من أولئك الذين لم يدخلوا في شراكات أعمال.

◄ ثانياً: التوصيات:

في الواقع، إن كثيراً من التوصيات التي سيتم تقديمها قد تكون محدودة الجدوى في ظل بقاء الاحتلال ومعوقاته، فنتائج الدراسة الحالية والدراسات الأخرى أكدت أن الاحتلال والواقع السياسي الفلسطيني يعد من أكبر معوقات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، وعليه هناك ضرورة أن تتضافر الجهود الفلسطينية والعربية والدولية كافة لإنهاء

الاحتلال والحصول على الاستقلال، عندئذٍ يصبح هناك إمكانية لعمل الإصلاحات اللازمة على المستوى الكلي والمستوى الجزئي بمعوقات أقل على الأرض.

♦ إن الخطوة الأخرى في تحسين مناخ الأعمال يتمثل بالقياس المستمر لهذا المناخ ومتابعة التغييرات التي تطرأ عليه مع مرور الزمن. هناك ضرورة لأن تقوم مؤسسة مستقلة بدراسة المناخ الاستثماري في فلسطين بشكل منتظم ومتابعته وتقويمه، كما يتوجب نشر نتائج هذه الدراسات كي تستخدم من صناع السياسات والقطاع الخاص.

♦ إن أهم مقومات نجاح سياسات واستراتيجيات دعم الاستثمار، وضع القوانين والتشريعات الملائمة وضمان عدم تناقضها مع بعضها وضرورة توحيدها بين شقي الوطن (الضفة والقطاع) . إن سن هذه القوانين يوفر الأمان للمستثمر بأن استثماراته تتمتع بحماية تكفلها قوانين، وليس مجرد تدابير حكومية يمكن أن تتغير بتغير الحكومات، كما يجب على الحكومة أن تحوّل هذه التشريعات والقوانين إلى إجراءات حكومية تنفيذية واضحة. وعلى الرغم من إقرار المجلس التشريعي للعديد من القوانين، فإن هناك حاجة لاستكمال سن القوانين المكمِّلة وإقرارها ووضع اللوائح لتنفيذها، ومن القوانين الاقتصادية التي ما زالت قيد الإصدار قانون الشركات، وضريبة الدخل، والأوراق المالية، والقانون التجاري، وحماية الملكية الفكرية، والمنافسة، والاحتكارات والامتيازات، والرهونات والأموال المنقولة وغيرها من القوانين. كما أن هناك ضرورة لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لنفاذ القوانين المقرة، وصياغة وإقرار القوانين اللازمة بمشاركة مؤسسات القطاع الخاص لترسيخ اقتصاد السوق الحر وتعزيز دور القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، كما أن هناك حاجة ماسة لتعزيز استقلالية القضاء وشفافية الإجراءات النافذة بخصوص المحاكمات، وحل النزاعات على اختلاف أنواعها بشكل سريع وفعال وبخاصة في القضايا التجارية.

♦ توفير خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار المباشر والقطاعات التي تشملها والأهداف المطلوب تحقيقها والخدمات الحكومية المتوافرة لخدمة هذه الاستثمارات، فالخرائط الاستثمارية تعد عنصراً رئيساً في جهود الدولة للترويج لتعزيز الاستثمار المباشر.

♦ تعزيز التنمية البشرية وإصلاح قطاع التعليم والتدريب بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل، حيث يمثل العنصر البشري عنصراً مهماً في تكلفة ونوعية الإنتاج وبالتالي تنافسيته.

♦ اعتماد سياسة تقديم الحوافز والإعفاءات الموجهة بدلاً من العامة، كون الحوافز والإعفاءات التي توفرها الحكومات تمثل تكلفة يتحملها الاقتصاد، وخاصة الميزانية العامة للدولة. وسعياً لتحقيق مردود إيجابي، تتجه كثير من الدول إلى ربط هذه الحوافز بقطاعات معينة تتميز فيها الدولة بميزة نسبية، بحيث تعود نتيجة هذه القطاعات بأعظم الفائدة. (اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، ٢٠٠٣) .

♦ تفعيل النافذة الاستثمارية التي تعمل على توحيد المؤسسات والجهات المعنية بقضايا الاستثمار تحت مظلة واحدة، وبالتالي تبسيط إجراءات الحصول على الموافقات والتراخيص، وتسجيل المشاريع الاستثمارية، والحد من تكلفة هذه الإجراءات.

♦ الاستمرار في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري بهدف القضاء على البيروقراطية والفساد، وتطوير كفاءة العاملين في الأجهزة الحكومية.

♦ تطوير سلطة الأراضي الفلسطينية لتسهيل مسح وتسجيل الأراضي باستخدام الوسائل العلمية، والإسراع في عمليات مسح الأراضي غير الممسوحة، وخفض رسوم التسجيل في الطابو لتسهيل تقديم العقارات كضمانات للبنوك. إن تمويل مشروع متكامل وشامل لتحسين سياسة الأراضي وتسجيلها، سيشكل دعامة رئيسة لممارسة الأعمال في فلسطين.

♦ تطوير قطاع البنية التحتية، وبالتحديد قطاعات الطاقة والنقل والمواصلات والمياه، فهذه القطاعات ما زالت بحاجة إلى تطوير، كون الأراضي الفلسطينية تعتمد اعتماداً شبه كلي على إسرائيل في تزويدها بهذه الموارد.

♦ تحسين عمليات الوصول إلى أسواق الدول الثالثة من خلال توفير مسارات تجارية بديلة للوصول بشكل مباشر إلى الأسواق الخارجية، فالمعابر المعتمدة حالياً، وخاصة الإسرائيلية منها لا تمثل منافذ تجارية حيوية مع الخارج نظراً للإعاقات التي تضعها إسرائيل. يجب العمل على إحداث تقدم في موضوعي الميناء والمطار كما هو منصوص عليه في اتفاقية العبور والتنقل من أجل توفير بدائل أخرى للوصول إلى أسواق الدول الثالثة.

♦ مساعدة دائرة الجمارك الفلسطينية على الانضمام إلى منظمة الجمارك العالمية، بالإضافة إلى مساعدتها في توسيع نظام الأسيكودا، بهدف تحسين الإدارة الجمركية الفلسطينية.

♦ تطوير الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع الخارج، بما يعزز قدرتها على النفاذ للأسواق الدولية. كما أن هناك ضرورة لمراجعة الاتفاقيات التجارية التي عقدت مع الدول الأخرى، وإشراك القطاع الخاص في تعديلها أو تطويرها.

♦ وضع خطط وطنية لتسويق فلسطين بمشاركة القطاع الخاص من خلال المعارض التجارية وتفعيل البعثات التجارية في الخارج ودراسة الأسواق الخارجية المستهدفة، كما أن هناك ضرورة لتأهيل السفارات الفلسطينية وتزويدها بالمعلومات وتفعيل دورها في ترويج المنتجات الفلسطينية وتشجيع الاستثمارات في فلسطين.

♦ العمل على تفعيل قرار القمة العربية لسنة ٢٠٠٠، والذي سمح بتصدير منتجات فلسطين إلى الدول العربية دون قيود جمركية أو كمية، وهذا يتطلب العمل على دراسة أسواق الدول العربية لتحديد السلع الفلسطينية التي يمكن أن تنافس في هذه الأسواق، وظروف المنافسة، وميول المستهلكين فيها. كما يتطلب الأمر العمل على الإسراع في اعتماد شهادات المنشأ الفلسطينية.

♦ ضرورة إعادة النظر بسياسة الاحتكارات واقتصارها على وجود مبررات اقتصادية وطنية عامة، ووضع معايير قانونية لتنظيم عملية الخصخصة ومنح الامتيازات.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، «مسح اتجاهات أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية»، تموز، ٢٠٠٨.

٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة ٢٠٠٨– ٢٠٠٧.

٣. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير غلاء المعيشة في الأراضي الفلسطينية للأعوام ٢٠٠٧ – ١٩٩٧، ٢٠١٠ – ٢٠٠٧، رام الله، فلسطين.

٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية ٢٠٠٧– ٢٠٠٣.

٥. المجلس الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) ، «معدلات الفوائد على التسهيلات الائتمانية»، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٨.

٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، «سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن»، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣.

٧. أبو كرش، شريف، «المدن والمناطق الصناعية الفلسطينية: واقع وطموحات»، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية، فبراير، ٢٠٠٦.

٨. النقيب، فضل، «واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية»، معهد أبحاث السياسات الفلسطيني (ماس) ، رام الله، فلسطين، ٢٠١٠.

٩. الجعفري، مكحول، باسم وآخرون، «قطاع الخدمات ودوره في عملية التنمية الاقتصادية»، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٣.

١٠. برنامج الحوار الوطني الثالث، تشرين ثاني، ٢٠٠٨.

١١. برنامج الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة، «إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة»، آب، ٢٠٠٩.

١٢. جامعة القدس المفتوحة، «الإدارة الدولية»، ط٣، فلسطين، ٢٠٠٩.

١٣. جامع نسيم، «الاقتصاد الفلسطيني ومعوقات الاستثمار»، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة: العدد ٤٤: شتاء ٢٠١٠.

١٤. جرار، ذياب، «تصاعد الأسعار في فلسطين: المسببات والحلول من منظور تسويقي محلي ودولي»، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد الأول، نيسان، ٢٠٠٩.

١٥. زعيتر، فاروق، «دور القطاع المصرفي في تنمية سوق رأس المال»، ورقة مقدمة الى الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، أيلول، ٢٠٠٧.

١٦. علاونة، عاطف، «الإطار التنظيمي والسياسات للسوق المالي الفلسطيني»، ورقة مقدمة إلى الملتقى السنوي الثاني لسوق رأس المال الفلسطيني، ٢٠٠٨.

١٧. قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني، رقم (١) ، ١٩٩٨.

١٨. مكحول، باسم، «الاستثمار والبيئة الاستثمارية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٢.

١٩. مكحول، باسم «محددات البيئة الاستثمارية المؤاتية في السوق الفلسطيني»، ورقة مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، ٨ – ٩ أيلول، رم الله، ٢٠٠٧.

٢٠. مكحول، باسم «قطاع خدمات البنية التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة: الوضع الحالي، الاحتياجات والأولويات»، ورقة عمل مقدمة للمنتدى الاقتصادي العربي، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢١. مركز تطوير القطاع الخاص، «مسح أوضاع القطاع الخاص في فلسطين»، سلسلة المسوحات الاقتصادية رقم (١) . مركز تطوير القطاع الخاص، نابلس، تشرين الثاني، ٢٠٠١.

٢٢. موقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الإلكتروني www.OECD.org.

٢٣. مجلة رجل الأعمال الفلسطيني، العدد ٢٤، أيلول، ٢٠٠٩.

٢٤. وزارة الصناعة الفلسطينية، دليل فلسطين للاستثمار الصناعي، ١٩٩٨.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. El. Jafari, m. «Non- trade Barriers: The case of the West Bank and Gaza Strip agricultural exports», journal of world trade. Vol. 25. No. 3. 1991.
2. Gorden, w. m. and Noary, J. R. «Booming Sector and De – Industrialization in a small open economy». Economic journal, 92, p. 114. 1982.
3. Hodgetts, Richard, m. and Luthans, fred, «International Management: Culture, Strategy, and Behavior», 5 th ed, New York, N. Y: MC Graw – Hill (2003) .
4. Holt, David, H. and wigginton, Karen w., «International Management», 2ed., mason, ohio: Thompson & South- Western (2002) .
5. IMF «Macro Economic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza Strip: fifth Review of Progress», Madrid, April, 13, 2010.
6. Philip R. Cateora & jhon L. Graham, «International Marketing», Mc Graw- Hill, New York, 2005.
7. Swell, David. «Governance and the Business Environment In West Bank and Gaza», Working paper No. 23. World Bank, Washington, D. C, 2001.
8. Transparency International Report, 2005.
9. UNIDO. Survey of Manufacturing Industry In The West Bank and Gaza Strip, Vienna, 1984.
10. UNCTAD. Prospects for Sustained Development of the Palestinian Economy: Strategies and Ploices for Reconstruction and Development. UNCTAD/ ECDC/ SEV/ 12.1996.
11. Valdivieso, Rosa. Allemn, Ulric Erickson Von. Banniester, Geoffrey. Davaodi, Hamid. Fischer. Jenkner, Eva. Said, Mona. West Bank and Gaza Economic Performance, Prospects, and polices. IMF, Washington. D. C, 2001.
12. World Bank Publication. Doing Business Report, 2010. West Bank & Gaza. http://www.Doingbusiness.org.
13. World Bank, «West Bank and Gaza Investment Climate: Unlocking the Potential of the Private Sector», March, 2007.